

قانون التحكيم

لدولة الإمارات العربية المتحدة

UAE Arbitration Law

قانون اتحادي رقم 6 لسنة 2018
Federal Law No. 6 of 2018 on Arbitration

سلسلة التشريعات والقوانين لدولة الإمارات العربية المتحدة (15)

الطبعة الأولى
1440 هـ - 2019 م

إصدارات دار نشر | المعهد القضائي
DUBAI JUDICIAL INSTITUTE

ص.ب: 28552 ، دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +971 4 2833300 فاكس: +971 4 2827071
research@dji.gov.ae training@dji.gov.ae
mail@dji.gov.ae www.dji.gov.ae

f t y in ig /dubaijudicial

Available on the
App Store



قانون التحكيم

لدولة الإمارات العربية المتحدة

UAE Arbitration Law

قانون اتحادي رقم 6 لسنة 2018
Federal Law No. 6 of 2018 Arbitration

سلسلة التشريعات والقوانين لدولة الإمارات العربية المتحدة (15)

من إصدارات

دار نشر معهد دبي القضائي

الطبعة الأولى

1440 هـ - 2019 م

إدارة المعرفة والنشر - معهد دبي القضائي.

بطاقة فهرسة أثناء النشر.

معهد دبي القضائي

قانون التحكيم لدولة الإمارات العربية المتحدة : قانون اتحادي رقم 6 لسنة 2018 =
UAE Arbitration Law : Federal Law No. 6 of 2018 arbitration / إعداد إدارة
المعرفة والنشر - معهد دبي القضائي -. دبي: المعهد، 2019.
88 ص.؛ 24 سم. -. (سلسلة التشريعات والقوانين لدولة الإمارات العربية المتحدة ؛ 15)

التحكيم.

الطبعة الأولى

1440 هـ - 2019 م

حقوق النشر © 2019

جميع الحقوق محفوظة لمعهد دبي القضائي



تقديم

لقد أصبح التشريع في العصر الحديث يحتل مكانة مرموقة في إطار مصادر القانون، فأغلب المجتمعات المتطورة تعتمد عليه، فهو المصدر الأصلي العام للقاعدة القانونية.

ونحن في معهد دبي القضائي ارتأينا أن تكون لنا بصمة مؤثرة في خدمة القانونيين والعدليين كافة في الإمارات وخارجها من خلال تقديم هذه التشريعات في طبعة متميزة ومحدثة، تعكس رؤية المعهد ورسالته باعتباره مركزاً إقليمياً للتميز العدلي والقانوني.

راجين الله تعالى التوفيق والسداد للجميع خدمة لهذا الوطن المعطاء بما يحقق له التميز في المجالات كافة .

القاضي د.جمال السميطي

مدير عام المعهد



الفهرس



قانون اتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم

الفصل الأول

7

التعاريف ونطاق السريان

الفصل الثاني

9

اتفاق التحكيم

الفصل الثالث

11

هيئة التحكيم

الفصل الرابع

18

إجراءات التحكيم

الفصل الخامس

26

حكم التحكيم

الفصل السادس

35

أحكام ختامية



5

قانون اتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم⁽¹⁾

- نحن خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،
بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972، في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات
الوزراء، وتعديلاته،
وعلى القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1983، بشأن السلطة القضائية، وتعديلاته،
وعلى القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1985، بإصدار قانون المعاملات المدنية، وتعديلاته،
وعلى القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987، بإصدار قانون العقوبات، وتعديلاته،
وعلى القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1991، بشأن تنظيم مهنة المحاماة، وتعديلاته،
وعلى القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1992، بإصدار قانون الإثبات في المعاملات المدنية
والتجارية، وتعديلاته،
وعلى القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992، بإصدار قانون الإجراءات المدنية، وتعديلاته،
وعلى القانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992، بإصدار قانون الإجراءات الجزائية،
وتعديلاته،
وعلى القانون الاتحادي رقم (18) لسنة 1993، بشأن المعاملات التجارية،
وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006، بشأن قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية،
وعلى القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2012، في شأن تنظيم مهنة الترجمة،
وعلى القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2012، في شأن تنظيم مهنة الخبرة أمام الجهات
القضائية،
وعلى القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015، في شأن الشركات التجارية، وتعديلاته،
وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد، وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي،
وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،
أصدرنا القانون الآتي:

1 نشر في الجريدة الرسمية - عدد 630 في 29 شعبان 1439هـ- الموافق 15 مايو 2018م



الفصل الأول

التعاريف ونطاق السريان

التعاريف

المادة (1)

في تطبيق أحكام هذا القانون، يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقض سياق النص بغير ذلك:

الدولة: الإمارات العربية المتحدة.

التحكيم: وسيلة ينظمها القانون يتم من خلالها الفصل بحكم ملزم في نزاع بين طرفين أو أكثر بواسطة هيئة التحكيم بناء على اتفاق الأطراف.

اتفاق التحكيم: اتفاق الأطراف على اللجوء إلى التحكيم سواء تم هذا الاتفاق قبل حدوث النزاع أو بعده.

هيئة التحكيم: الهيئة المشكلة من محكم فرد أو أكثر للفصل في النزاع المحال للتحكيم.
المحكمة: المحكمة الاستئنافية الاتحادية أو المحلية التي اتفق عليها الأطراف أو يجري ضمن دائرة اختصاصها التحكيم.

مؤسسة تحكيم: جهة أو مركز منشأ لتنظيم إجراءات التحكيم.

الجهة المفوضة: أي شخص طبيعي أو اعتباري يتفق الأطراف على منحه أي من الصلاحيات المقررة وفقاً لهذا القانون.

الجهة المعنية: الجهة المفوضة بالتحكيم أو المحكمة.

الأطراف: المحتكم والمحتكم ضده مهما تعددوا.

المحتكم: الطرف الذي يبادر إلى طلب البدء في إجراءات التحكيم.

المحتكم ضده: الطرف الذي قام المحتكم بمباشرة إجراءات التحكيم في مواجهته.



نطاق سريان القانون

المادة (2)

تسري أحكام هذا القانون على:

1. كل تحكيم يجري في الدولة ما لم يتفق أطرافه على إخضاعه لأحكام قانون تحكيم آخر شريطة عدم تعارضه مع النظام العام والآداب العامة للدولة.
2. كل تحكيم تجاري دولي يجري في الخارج ويتفق أطرافه على إخضاعه لأحكام هذا القانون.
3. كل تحكيم ناشئ عن نزاع بشأن علاقة قانونية عقدية كانت أو غير عقدية تنظمها القوانين النافذة في الدولة، إلا ما استثني فيها بنص خاص.

الصفة الدولية للتحكيم

المادة (3)

يكون التحكيم ذا صفة دولية حتى لو جرى داخل الدولة، وذلك في أي من الحالات الآتية:

1. إذا كان المركز الرئيسي لأعمال الأطراف يقع في دولتين مختلفتين أو أكثر وقت إبرام اتفاق التحكيم، فإذا كان لأحد الأطراف عدة مراكز أعمال، فالعبرة بالمركز الأكثر ارتباطاً بموضوع اتفاق التحكيم، وإذا لم يكن لأحد أطراف التحكيم مركز أعمال، فالعبرة بمحل إقامته المعتاد.
2. إذا كان أحد الأماكن التالية يقع خارج الدولة التي يقع فيها المقر الرئيسي لعمل أي من الأطراف:

أ. مكان إجراء التحكيم كما حدده اتفاق التحكيم أو أشار إلى كيفية تحديده.

ب. مكان تنفيذ جانب جوهرى من الالتزامات الناشئة عن العلاقات التجارية بين الأطراف، أو المكان الذي يكون له صلة وثيقة بموضوع النزاع.

3. إذا كان موضوع النزاع الذي ينصب عليه اتفاق التحكيم يرتبط بأكثر من دولة واحدة.

4. إذا اتفق الأطراف صراحة على أن موضوع اتفاق التحكيم يتعلق بأكثر من دولة.

الفصل الثاني

اتفاق التحكيم

أهلية الاتفاق على التحكيم

المادة (4)

1. لا ينعقد الاتفاق على التحكيم إلا من الشخص الطبيعي الذي يتمتع بأهلية التصرف في الحقوق أو من ممثل الشخص الاعتباري المفوض في إبرام الاتفاق على التحكيم وإلا كان الاتفاق باطلاً.
2. لا يجوز الاتفاق على التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح.
3. في الأحوال التي يجيز فيها هذا القانون للأطراف الاتفاق على الإجراء الواجب اتباعه للبت في مسألة معينة، فيجوز لكل منهم تفويض الغير لاختيار هذا الإجراء أو البت فيه، ويعتبر من الغير في هذا الشأن: كل شخص طبيعي أو مؤسسة تحكيم داخل الدولة أو خارجها.
4. لا ينتهي اتفاق التحكيم بوفاة أحد الأطراف، أو انقضاؤه ويمكن تنفيذه بواسطة الخلف القانوني لذلك الطرف أو في مواجته ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.

صور اتفاق التحكيم

مادة (5)

1. يجوز أن يكون اتفاق التحكيم سابقاً على قيام النزاع سواء أكان مستقلاً بذاته أو ورد في عقد معين بشأن كل أو بعض المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف.
2. يجوز أن يتم الاتفاق على التحكيم بعد قيام النزاع ولو كانت قد أقيمت في شأنه دعوى أمام أي محكمة، وفي هذه الحالة يجب أن يحدد الاتفاق المسائل التي يشملها التحكيم.
3. يجوز الاتفاق على التحكيم من خلال الإحالة التي ترد في عقد أو أي وثيقة أخرى تتضمن شرط التحكيم إذا كانت هذه الإحالة واضحة في اعتبار هذا الشرط جزءاً من العقد.



استقلالية اتفاق التحكيم

مادة (6)

1. يكون اتفاق التحكيم مستقلاً عن شروط العقد الأخرى، ولا يترتب على بطلان العقد أو فسخه أو إنهائه أي أثر على اتفاق التحكيم الذي يتضمنه إذا كان هذا الاتفاق صحيحاً في ذاته إلا إذا تعلق الأمر بنقصان أهلية أحد المتعاقدين.
2. لا يترتب على الدفع ببطلان أو فسخ أو إنهاء العقد الذي تضمن الاتفاق على التحكيم وقف إجراءات التحكيم، ولهيئة التحكيم أن تفصل في مدى صحة ذلك العقد.

كتابة اتفاق التحكيم

المادة (7)

1. يجب أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً وإلا كان باطلاً.
2. يعد الاتفاق على التحكيم مستوفياً لشرط الكتابة في الحالات الآتية:
 - أ. إذا تضمنه محرر وقعه الأطراف أو ورد فيما تبادلوه من رسائل أو غيرها من وسائل الاتصال المكتوبة أو تم بموجب رسالة إلكترونية وفقاً للقواعد النافذة في الدولة بشأن المعاملات الإلكترونية.
 - ب. إذا أحيل في عقد ثابت بالكتابة إلى أحكام عقد نموذجي أو اتفاقية دولية أو أية وثيقة أخرى تتضمن شرط تحكيم وكانت الإحالة واضحة في اعتبار هذا الشرط جزءاً من العقد.
 - ج. إذا تم الاتفاق على التحكيم أثناء نظر النزاع من قبل المحكمة المختصة بنظره، تصدر المحكمة حكمها بإثبات اتفاق التحكيم ويترك للخصوم مباشرة إجراءات التحكيم في المكان والوقت الذي يتم تحديده وبالشروط التي تحكمه، والقضاء باعتباره الدعوى كأن لم تكن.
 - د. إذا ورد في المذكرات الخطية المتبادلة بين الأطراف أثناء إجراءات التحكيم أو الإقرار به أمام القضاء، والتي يطلب فيها أحد الأطراف إحالة النزاع إلى التحكيم ولا يعترض على ذلك الطرف الآخر في معرض دفاعه.



الفصل في النزاع المتضمن اتفاق التحكيم

المادة (8)

1. يجب على المحكمة التي يرفع إليها نزاع يوجد بشأنه اتفاق تحكيم، أن تحكم بعدم قبول الدعوى إذا دفع المدعى عليه بذلك قبل إبدائه أي طلب أو دفع في موضوع الدعوى، وذلك ما لم يتبين للمحكمة أن الاتفاق على التحكيم باطل أو يستحيل تنفيذه.
2. لا يحول رفع الدعوى المشار إليها في البند السابق دون البدء في إجراءات التحكيم أو الاستمرار فيها أو إصدار حكم التحكيم.

الفصل الثالث

هيئة التحكيم

تشكيل هيئة التحكيم

المادة (9)

1. تشكل هيئة التحكيم باتفاق الأطراف من محكم واحد أو أكثر، فإذا لم يتفقوا على عدد المحكمين كان العدد ثلاثة، ما لم تر الجهة المعنية خلاف ذلك.
2. إذا تعدد المحكمون وجب أن يكون عددهم وترًا وإلا كان التحكيم باطلاً.

الشروط الواجب توافرها في المحكم

المادة (10)

1. يشترط في المحكم بالإضافة إلى الشروط التي يتفق عليها الأطراف أن يكون شخصاً طبيعياً غير قاصر أو محجور عليه أو محروم من حقوقه المدنية بسبب إشهار إفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره، أو بسبب الحكم عليه في أي جناية أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ولو رد إليه اعتباره.
2. يشترط في المحكم ألا يكون عضواً في مجلس الأمناء أو الجهاز الإداري لمؤسسة التحكيم المختصة بتنظيم الدعوى التحكيمية في الدولة.
3. لا يشترط أن يكون المحكم من جنس محدد أو من جنسية معينة إلا إذا اتفق الأطراف

أو نص القانون على خلاف ذلك.

4. على من يبلغ بترشيحه لتولي مهمة التحكيم أن يصرح كتابةً بكل ما من شأنه أن يثير شكوكًا حول حيديته أو استقلاله، وعليه منذ تعيينه وخلال إجراءات التحكيم أن يبادر دون أي تأخير بإخطار الأطراف وسائر المحكمين في حال نشوء أي ظرف قد يثير الشك حول حيديته أو استقلاله، وذلك ما لم يكن قد سبق له إحاطتهم علماً بذلك الظرف.

كيفية اختيار هيئة التحكيم المادة (11)

1. للأطراف الاتفاق على الإجراءات الواجب اتباعها لتعيين المحكم أو المحكمين ووقت وكيفية تعيينهم.
2. إذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من محكم واحد ولم يتمكن الأطراف من الاتفاق على المحكم خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم طلب خطي من قبل أحد الأطراف لإعلام الطرف الآخر القيام بذلك، تولت الجهة المعنية بتعيينه بناء على طلب من قبل أحد الأطراف، ولا يقبل الطعن على ذلك القرار بأي طريق من طرق الطعن، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة (14) من هذا القانون.
3. إذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من ثلاثة محكمين، اختار كل طرف محكماً من طرفه، ثم يتفق المحكمان المعينان على اختيار المحكم الثالث، وإذا لم يقد أحد الأطراف باختيار محكم من طرفه خلال (15) خمسة عشر يوماً التالية لتسلمه طلباً بذلك من الطرف الآخر، أو إذا لم يتفق المحكمان المعينان على اختيار المحكم الثالث خلال (15) خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ تعيين آخرهما، تولت الجهة المعنية بتعيينه على وجه الاستعجال بناء على طلب من قبل أحد الأطراف، ولا يقبل الطعن على ذلك القرار بأي طريق من طرق الطعن، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة (14) من هذا القانون.
4. على الجهة المعنية أن تراعي في المحكم الذي تتولى اختياره الشروط التي يتطلبها هذا القانون وتلك المتفق عليها من الأطراف بما يكفل تعيين محكم مستقل ومحيد.
5. في الأحوال التي لا تعين فيها الجهة المفوضة المحكم وفقاً للإجراءات التي يحددها اتفاق

الأطراف، أو وفق أحكام هذا القانون في حال عدم وجود اتفاق، فيجوز لأي من الأطراف أن يطلب من المحكمة أن تتخذ الإجراء اللازم لإتمام تشكيل وتعيين أعضاء هيئة التحكيم ويكون قرار المحكمة في هذا الشأن غير قابل للطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن.

6. إذا قدم طلب إلى الجهة المعنية لتعيين محكم، فعلى مقدم الطلب أن يوجه نسخاً منه في نفس الوقت إلى جميع الأطراف الآخرين وإلى أي محكم سبق تعيينه بنفس النزاع، ويجب أن يبين في الطلب بإيجاز موضوع النزاع وأية شروط يتطلبها اتفاق التحكيم في المحكم المطلوب تعيينه وجميع الخطوات التي تم اتخاذها لتعيين أي عضو متبق في هيئة التحكيم.

7. يتولى المحكم الثالث المعين وفق أحكام هذه المادة رئاسة هيئة التحكيم، ويسري هذا الحكم في حالة تشكيل هيئة التحكيم من أكثر من ثلاثة محكمين.

8. يجوز للمحكمة بناء على طلب أحد الأطراف أن تطلب من أي مؤسسة تحكيم في الدولة تزويدها بقائمة من المختصين في مجال التحكيم لتعين المحكمة أحدهم، وذلك بعد سداد الرسوم المقررة في مؤسسة التحكيم من قبل الطرف الذي قدم الطلب، وتعتبر جزءاً من تكاليف التحكيم.

إصدار القرارات الخاصة بإجراءات التحكيم المادة (12)

يتخذ أي قرار في إجراءات التحكيم الذي يشترك فيه أكثر من محكم واحد، بأغلبية أعضاء هيئة التحكيم، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.

على أنه يجوز أن تصدر القرارات في المسائل الإجرائية من المحكم الذي يرأس الهيئة إذا أذن له بذلك الأطراف أو باقي أعضاء هيئة التحكيم.

الإخلال بإجراءات اختيار هيئة التحكيم المادة (13)

إذا أخل أحد الأطراف بإجراءات اختيار المحكمين التي اتفقوا عليها أو لم يتفقوا أصلاً على تلك الإجراءات أو لم يتفق المحكمان المعينان على أمر مما يلزم اتفاقهما عليها، أو تخلف الغير -بما في ذلك الجهة المفوضة- عن أداء ما عهد إليه به في هذا الشأن، تولت المحكمة بناءً

على طلب أحد الأطراف القيام بالإجراء المطلوب ما لم ينص الاتفاق على وسيلة أخرى لإتمام هذا الإجراء، ولا يقبل الطعن على ذلك القرار بأي طريق من طرق الطعن.

رد المحكم

المادة (14)

1. لا يجوز رد المحكم إلا إذا قامت ظروف تثير شكوكاً جدية حول حيده أو استقلاله، أو إذا ثبت عدم توافر الشروط التي اتفق عليها الأطراف أو التي نص عليها هذا القانون.
2. لا يقبل من أي من الأطراف طلب رد المحكم الذي عينه أو الذي اشترك في تعيينه إلا لسبب تبين له بعد أن تم هذا التعيين.
3. لا يقبل طلب الرد ممن سبق له تقديم طلب برد المحكم نفسه في ذات التحكيم وللسبب ذاته.

إجراءات رد المحكم

المادة (15)

- للأطراف الاتفاق على إجراءات رد المحكم، وإلا اتبعت الإجراءات الآتية:
1. على الطرف الذي يعتزم رد محكم أن يعلن المحكم المطلوب رده بطلب الرد كتابة، مبيناً فيه أسباب طلب الرد، ويرسل نسخة منه إلى باقي أعضاء هيئة التحكيم الذين تم تعيينهم، وإلى باقي الأطراف وذلك خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ علم طالب الرد بتعيين ذلك المحكم أو بالظروف الموجبة للرد.
 2. إذا لم ينتج المحكم المطلوب رده أو لم يوافق الطرف الآخر على طلب الرد خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان المحكم بطلب الرد وفق أحكام المادة (24) من هذا القانون، جاز لطالب الرد رفع طلبه إلى الجهة المعنية خلال (15) خمسة عشر يوماً من نهاية الأيام الخمسة عشر المذكورة، وتبت الجهة المعنية في طلب الرد خلال (10) عشرة أيام، ولا يقبل الطعن على ذلك القرار بأي طريق من طرق الطعن.
 3. لا يترتب على تبليغ المحكم بطلب الرد، أو على رفع الطلب إلى الجهة المعنية وقف إجراءات التحكيم، ويجوز لهيئة التحكيم بما في ذلك المحكم المطلوب رده الاستمرار في إجراءات التحكيم وإصدار حكم التحكيم، وذلك حتى لو لم تفصل الجهة المعنية في الطلب.

4. لا يعتبر تنحي المحكم عن مهمته أو اتفاق الأطراف على عزله إقراراً بصحة أي من أسباب الرد. 5. إذا قررت الجهة المعنية رد المحكم، فيجوز لها أن تقرر ما تجده مناسباً لذلك المحكم من أتعاب ومصاريف أو لاسترداد أية أتعاب أو مصاريف قد تم دفعها له، ولا يقبل الطعن على ذلك القرار بأي طريق من طرق الطعن.

إنهاء مهمة المحكم

المادة (16)

1. إذا تعذر على المحكم أداء مهمته أو لم يباشرها، أو انقطع عن أدائها بما يؤدي إلى تأخير غير مبرر في إجراءات التحكيم أو أهمل قصداً العمل بمقتضى اتفاق التحكيم رغم إعلانه بكافة وسائل الإعلان والتواصل المعمول بها في الدولة، ولم يتنح أو لم يتفق الأطراف على عزله، جاز للجهة المعنية بناء على طلب أي من الأطراف وبعد سماع أقوال ودفاع المحكم إنهاء مهمته، ويكون قرارها في هذا الشأن غير قابل للطعن عليه.

2. تكون سلطة المحكم شخصية وتنتهي بوفاته أو فقد أهليته أو فقدته شرط من شروط التعيين، ولا تؤدي وفاة أو انقضاء الشخص الذي قام بتعيين المحكم إلى إلغاء سلطة المحكم، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.

تعيين المحكم البديل

المادة (17)

1. إذا انتهت مهمة المحكم بقرار رده أو عزله أو تنحيه أو بأي سبب آخر، وجب تعيين بديلاً عنه وفقاً للإجراءات التي تم اتباعها في اختيار المحكم الذي انتهت مهمته.

2. يجوز لأطراف بعد تعيين محكم بديل، الاتفاق على إبقاء أي من الإجراءات التي تمت سابقاً، وتحديد نطاق ذلك، وإذا لم يستطع الأطراف التوصل إلى اتفاق في هذا الخصوص، تقرر هيئة التحكيم التي أعيد تشكيلها فيما إذا كانت أي من الإجراءات السابقة تعتبر صحيحة ونطاق ذلك، ولا يؤثر أي قرار يصدر عن هيئة التحكيم المعاد تشكيلها على حق أي من الأطراف بالطعن في الإجراءات التي تمت قبل إعادة تشكيل هيئة التحكيم بناء على أي سبب نشأ قبل تعيين المحكم البديل.



الاختصاص العام بنظر تدابير التحكيم

المادة (18)

1. ينعقد الاختصاص بنظر مسائل التحكيم التي يحيلها هذا القانون إلى المحكمة المختصة وفقاً للقوانين الإجرائية المعمول بها في الدولة وتكون دون غيرها صاحبة الاختصاص حتى انتهاء جميع إجراءات التحكيم.
2. لرئيس المحكمة أن يأمر -بناء على طلب أحد الأطراف أو بناء على طلب هيئة التحكيم- باتخاذ تدابير مؤقتة أو تحفظية -وفقاً لما يراه ضرورياً- لإجراءات التحكيم القائمة أو المحتملة، سواء قبل البدء في إجراءات التحكيم أو أثناء سير تلك الإجراءات.
3. لا يترتب على اتخاذ التدابير المشار إليها في البند السابق من هذه المادة وقف إجراءات التحكيم، ولا يعد تنازلاً عن اتفاق التحكيم.
4. إذا أصدر رئيس المحكمة أمراً وفقاً لما نص عليه البند (2) من هذه المادة فإن أثر هذا الأمر لا ينتهي كلياً أو جزئياً إلا بقرار يصدر من رئيس المحكمة.

اختصاص هيئة التحكيم بالبت في اختصاصها

المادة (19)

1. تفصل هيئة التحكيم في أي دفع يتعلق بعدم اختصاصها بما في ذلك الدفع المبني على عدم وجود اتفاق تحكيم أو بطلانه أو عدم شموله لموضوع النزاع، ولهيئة التحكيم أن تفصل في ذلك إما في قرار تمهيدي أو في حكم التحكيم النهائي الصادر حول موضوع النزاع.
2. إذا قررت هيئة التحكيم في قرار تمهيدي أنها مختصة، فلأي من الأطراف خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه بذلك القرار أن يطلب من المحكمة أن تفصل في تلك المسألة، وتفصل المحكمة في الطلب خلال (30) ثلاثين يوماً منذ تاريخ قيد الطلب لدى المحكمة ويكون قرارها غير قابل للطعن فيه وتوقف إجراءات التحكيم لحين البت في هذا الطلب ما لم تقرر هيئة التحكيم الاستمرار فيها بناءً على طلب أحد الأطراف.
3. يتحمل الطرف الذي يطلب الاستمرار في إجراءات التحكيم مصاريف التحكيم وذلك فيما لو حكمت المحكمة بعدم اختصاص هيئة التحكيم.

ميعاد التمسك بالدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم

المادة (20)

1. يجب التمسك بالدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم في ميعاد لا يجاوز ميعاد تقديم دفاع المحدثكم ضده المشار إليه في المادة (30) من هذا القانون، وفي حال تعلق الدفع بعدم شمول اتفاق التحكيم للمسائل التي يثيرها الطرف الآخر أثناء نظر النزاع، فيجب التمسك به في موعد غايته الجلسة التالية للجلسة التي أبدي فيها هذا الدفع وإلا سقط الحق فيه، ويجوز في جميع الأحوال أن تقبل هيئة التحكيم الدفع المتأخر إذا رأت أن التأخير كان لسبب مقبول.
2. لا يترتب على قيام أحد الطرفين بتعيين محكم أو الاشتراك في تعيينه سقوط حقه في تقديم أي من الدفع المشار إليها في البند (1) من هذه المادة.

التدابير المؤقتة أو التحفظية

المادة (21)

1. مع مراعاة أحكام المادة (18) من هذا القانون، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك، يجوز لهيئة التحكيم بناء على طلب أي من الأطراف أو من تلقاء نفسها أن تأمر أيًا منهم باتخاذ ما تراه من تدابير مؤقتة أو تحفظية تقتضيها طبيعة النزاع، وبوجه خاص:
 - أ. الأمر بالمحافظة على الأدلة التي قد تكون جوهرية في حل النزاع.
 - ب. اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على البضائع التي تشكل جزءاً من موضوع النزاع، مثل الأمر بإيداعها لدى شخص ثالث أو بيع البضائع المعرضة للتلف.
 - ج. المحافظة على الموجودات والأموال التي يمكن بوساطتها تنفيذ قرار لاحق.
 - د. إبقاء الحال أو إعادته إلى ما كان عليه إلى حين الفصل في النزاع.هـ. الأمر بالقيام بإجراء لمنع حدوث ضرر حال أو وشيك أو مساس بعملية التحكيم، أو الأمر بالامتناع عن القيام بإجراء يمكن أن يسبب الضرر أو المساس بالتحكيم.
2. لهيئة التحكيم أن تلزم طالب الأمر بالتدابير المؤقتة أو التحفظية تقديم ضمان كاف لتغطية نفقات هذه التدابير، ولها أيضاً إلزامه بتحمل كافة الأضرار الناجمة عن تنفيذ هذه الأوامر إذا قررت هيئة التحكيم في وقت لاحق عدم أحقيته في استصدارها.
3. يجوز لهيئة التحكيم أن تعدل أو تعلق أو تلغي تدبيراً مؤقتاً أمرت به بناء على طلب

يقدمه أي طرف أو مبادرة منها في حالات استثنائية وبموجب إعلان مسبق توجهه إلى الأطراف.

4. يجوز للطرف الذي صدر أمر بتدبير مؤقت لصالحه، بعد حصوله على إذن خطي من هيئة التحكيم، أن يطلب من المحكمة الأمر بتنفيذ الأمر الصادر عن هيئة التحكيم أو أي جزء منه وذلك خلال (15) خمسة عشر يومًا من تاريخ تسلمها للطلب، وترسل نسخ عن أي طلب للحصول على الإذن أو للتنفيذ بموجب هذه المادة إلى جميع الأطراف الآخرين في نفس الوقت.

الفصل الرابع

إجراءات التحكيم

إدخال أو تدخل أطراف جديدة للتحكيم

المادة (22)

لهيئة التحكيم أن تسمح بإدخال أو تدخل طرف ثالث في خصومة التحكيم سواء بطلب من أحد الأطراف أو من الطرف المتدخل شريطة أن يكون طرفًا في اتفاق التحكيم وبعد إعطاء جميع الأطراف بما فيهم الطرف الثالث فرصة لسماع أقوالهم.

تحديد الإجراءات الواجبة الاتباع

المادة (23)

1. مع مراعاة المادة (2/10) من هذا القانون للأطراف الاتفاق على الإجراءات التي يتعين على هيئة التحكيم اتباعها للسير في التحكيم بما في ذلك إخضاع هذه الإجراءات للقواعد المنفذة في أية منظمة أو مؤسسة تحكيم في الدولة أو خارجها.

2. إذا لم يوجد اتفاق على اتباع إجراءات معينة، كان لهيئة التحكيم أن تحدد الإجراءات التي تراها مناسبة وذلك مع مراعاة أحكام هذا القانون، وبما لا يتعارض مع المبادئ الأساسية في التقاضي والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفًا فيها.

الإعلانات المادة (24)

1. تسري الأحكام الواردة في هذا البند، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ما يلي:
أ. تعد أي رسالة كتابية مستلمة: إذا سلمت إلى المرسل إليه شخصياً، أو إذا سلمت في مقر عمله أو في محل إقامته المعتاد أو في عنوانه البريدي المعروف للطرفين أو المحدد في اتفاق التحكيم أو في الوثيقة المنظمة للعلاقة التي يتناولها التحكيم، وإذا تعذر معرفة أي من هذه العناوين بعد إجراء التقصي اللازم، فتعتبر الرسالة الكتابية في حكم المستلمة إذا تم إرسالها إلى آخر مقر عمل معروف للمرسل إليه أو محل إقامته المعتاد أو عنوانه البريدي بموجب رسالة مسجلة أو بواسطة شركات البريد السريع أو بأي وسيلة أخرى تزود إثباتاً خطياً بمحاولة تسليمها. ويشمل مصطلح «العنوان البريدي» أي رقم فاكس أو عنوان بريد إلكتروني سبق للأطراف استخدامه في تعاملاتهم مع بعضهم أو سبق لأحد الأطراف إعلان الطرف الآخر به في رسائله.
ب. تعتبر الرسالة في حكم المستلمة في اليوم الذي يتم تسليمها فيه على النحو المذكور في هذا القانون، وتعتبر الرسالة المرسلة بالفاكس أو البريد الإلكتروني في حكم المستلمة في التاريخ الذي يظهر على بياناتها بأنها أرسلت فيه على أن لا يكون هناك ما يدل على ما يفيد حدوث خطأ في الإرسال، وفي كل الأحوال يعتبر الاستلام قد تم إذا تم إستلامها أو إرسالها قبل الساعة السادسة مساءً في البلد الذي استلمت فيه المراسلة، وبخلاف ذلك يعد الاستلام قد تم في اليوم التالي.
2. لحساب المدد وفقاً لهذا القانون، تبدأ المدة من اليوم التالي لليوم الذي تم فيه استلام الرسالة أو أية مراسلة أخرى، وإذا صادف آخر يوم لتلك المدة عطلة رسمية أو يوم عطلة عمل في مقر أو مكان عمل المرسل إليه، فإن المدة تمتد حتى أول يوم عمل تال، ويدخل في حساب تلك المدة أيام العطلات الرسمية أو عطل العمل التي تقع أثناء هذه المدة.
3. لا تسري أحكام هذه المادة على المراسلات التي تتم من خلال الإجراءات أمام المحاكم.

التنازل عن حق الاعتراض المادة (25)

إذا استمر الأطراف في إجراءات التحكيم مع علمه بوقوع مخالفة لاتفاق التحكيم أو لحكم من أحكام هذا القانون مما يجوز الاتفاق على مخالفته، ولم يقدم اعتراضاً على هذه المخالفة

في الميعاد المتفق عليه أو خلال (7) سبعة أيام من تاريخ تحقق العلم عند عدم الاتفاق، اعتبر ذلك منه نزولاً عن حقه في الاعتراض.

المساواة بين أطراف التحكيم المادة (26)

يعامل أطراف التحكيم على قدم المساواة، وتهيأ لكل منهم فرصة متكافئة وكاملة لعرض طلباته ودفاعه.

بدء إجراءات التحكيم المادة (27)

1. تبدأ إجراءات التحكيم من اليوم التالي لاكتمال تشكيل هيئة التحكيم ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.
2. يعد الإعلان بطلب التحكيم بمثابة رفع للدعوى لغايات توقيع الحجز التحفظي.

مكان التحكيم المادة (28)

1. للأطراف الاتفاق على مكان التحكيم، فإذا لم يوجد اتفاق حددت هيئة التحكيم مكان التحكيم، وذلك مع مراعاة ظروف الدعوى، وملاءمة المكان لأطرافها.
2. لهيئة التحكيم، ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك:
 - أ. عقد جلسات التحكيم في أي مكان تراه مناسباً للقيام بأي إجراء من إجراءات التحكيم، مع إعلان الأطراف قبل موعد الجلسة بوقت كاف.
 - ب. عقد جلسات التحكيم مع الأطراف أو المداولة عن طريق وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة، وتقوم هيئة التحكيم بتسليم أو إرسال محضر الجلسة إلى الأطراف.

لغة التحكيم

المادة (29)

1. تتم إجراءات التحكيم باللغة العربية، ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك.
2. تسري اللغة التي يتم الاتفاق عليها أو تحديدها على إجراءات التحكيم وعلى أي مذكرة مكتوبة يقدمها الأطراف وأي مرافعة شفوية وأي حكم تحكيم أو قرار أو أي إعلان آخر يصدر من هيئة التحكيم ما لم يتفق على غير ذلك.
3. مع مراعاة أحكام القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2012 بشأن تنظيم مهنة الترجمة، لهيئة التحكيم أن تقرر بأن يرفق بكل أو بعض الوثائق المكتوبة التي تقدم في الدعوى ترجمة إلى اللغة أو اللغات المستخدمة في التحكيم، وفي حالة تعدد هذه اللغات يجوز قصر الترجمة على بعضها.

بيان الدعوى وأوجه الدفاع

المادة (30)

1. ما لم يتفق الأطراف أو تقرر هيئة التحكيم خلاف ذلك على المحتكم أن يرسل خلال (14) أربعة عشر يومًا من تشكيل هيئة التحكيم إلى المحتكم ضده وإلى كل واحد من المحكمين بيانًا مكتوبًا بدعواه يشتمل على: اسمه، وعنوانه، واسم المحتكم ضده، وعنوانه، وشرح لوقائع الدعوى، وتحديد للمسائل محل النزاع، وطلباته، وكل أمر آخر يوجب اتفاق الأطراف ذكره في هذا البيان.
2. ما لم يتفق الأطراف أو تقرر هيئة التحكيم خلاف ذلك على المحتكم ضده أن يرسل خلال (14) أربعة عشر يومًا من اليوم التالي لاستلامه البيان المرسل إليه من المحتكم والمشار إليه في البند السابق من هذه المادة إلى المحتكم وإلى كل واحد من المحكمين مذكرة مكتوبة بدفاعه ردًا على ما جاء ببيان الدعوى، وله أن يضمن هذه المذكرة أية طلبات عارضة أو متقابلة متصلة بموضوع النزاع، أو أن يتمسك بحق ناشئ عنه بقصد الدفع بالمقاصة، وله ذلك ولو في مرحلة لاحقة من الإجراءات إذا رأت هيئة التحكيم أن الظروف تبرر التأخير.
3. ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك، لكل من الأطراف تعديل طلباته أو أوجه دفاعه أو استكمالها أو رفع دعوى متقابلة خلال إجراءات التحكيم ما لم تقرر هيئة التحكيم عدم قبول ذلك منعاً لتأخير الفصل في النزاع أو لكون ذلك يخرج عن نطاق اختصاصها، على أن تراعي هيئة التحكيم في قرارها مبادئ التقاضي وحقوق الدفاع.

المستندات المؤيدة لبيان الدعوى وأوجه الدفاع

المادة (31)

لكل من الأطراف أن يرفق ببيان الدعوى أو مذكرة الدفاع حسب الأحوال صوراً من الوثائق التي يستند إليها، أو أن يشير إلى كل أو بعض الوثائق وأدلة الإثبات التي يعتزم تقديمها مع احترام حق الطرف الآخر في الاطلاع عليها، ولا يخل هذا بحق هيئة التحكيم في أي مرحلة كانت عليها الدعوى في طلب تقديم أصول المستندات أو الوثائق التي يستند إليها أي من الأطراف وحق الأطراف الأخرى في الاطلاع عليها.

إخلال الأطراف بالتزاماتهم

المادة (32)

مع مراعاة أحكام المادة (30) من هذا القانون، وما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك، فإنه يجب مراعاة ما يأتي:

1. إذا لم يقدم المحتكم دون عذر مقبول بيان الدعوى التحكيمية وفقاً لما ينص عليه هذا القانون وما اتفق الأطراف على اتباعه من إجراءات، جاز لهيئة التحكيم أن تقرر إنهاء الإجراءات إذا اقتنعت بوجود تأخير مفرط وغير مبرر من جانب المحتكم عند متابعتها لدعواه وأن التأخير يتسبب باستحالة الوصول إلى حل عادل أو بإجحاف بحق المحتكم ضده.
2. إذا لم يقدم المحتكم ضده مذكرة بدفاعه، وجب على هيئة التحكيم الاستمرار في إجراءات التحكيم دون أن يعتبر ذلك إقراراً من المحتكم ضده بدعوى المحتكم، ويسري ذات الحكم في حال عدم تقديم المحتكم لدفاعه رداً على دعوى مضادة.
3. إذا تخلف أحد الأطراف عن حضور إحدى الجلسات أو عن تقديم ما طلب منه من مستندات أو القيام بأي إجراء، دون عذر مقبول، جاز لهيئة التحكيم الاستمرار في إجراءات التحكيم، وأن تستنتج ما تراه مناسباً في ضوء تصرفات وإخلال ذلك الطرف، وذلك حسبما تبرزه ظروف الدعوى التحكيمية، وإصدار حكم في النزاع استناداً إلى عناصر الإثبات المتوفرة لديها.

عقد الجلسات وتقديم البيئة

المادة (33)

1. تكون جلسات التحكيم سرية ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.
2. ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك، لهيئة التحكيم أن تقرر ما إذا كانت ستعقد جلسات مرافعة شفوية لتقديم الأدلة أو لتقديم الحجج الشفهية أو أنها ستسير في الإجراءات على أساس الاكتفاء بتقديم المستندات وغيرها من الأدلة المادية، ولهيئة التحكيم أن تقرر عقد مثل تلك الجلسات في مرحلة مناسبة من الإجراءات بناء على طلب أحد الأطراف.
3. يجوز عقد الجلسات من خلال وسائل الاتصال الحديثة التي لا تتطلب حضور الأطراف بشكل شخصي للجلسات.
4. على هيئة التحكيم إعلان الأطراف بمواعيد الجلسات التي تقرر عقدها قبل التاريخ الذي تحدده لذلك بوقت كاف تقدره هيئة التحكيم حسب الأحوال.
5. للأطراف -على نفقتهم الخاصة- الاستعانة بالخبراء والوكلاء القانونيين من محامين وغيرهم لتمثيلهم أمام هيئة التحكيم، ولهيئة التحكيم أن تطلب من أي طرف تقديم ما يثبت السلطة الممنوحة لممثله وفقاً للشكل الذي تحدده الهيئة.
6. تدون خلاصة وقائع كل جلسة تعقدها هيئة التحكيم في محضر وتسلم صورة منه إلى كل طرف من الأطراف.
7. ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك يكون الاستماع إلى الشهود بما فيهم الخبراء وفقاً للقوانين النافذة بالدولة.
8. تتمتع هيئة التحكيم بسلطة تقديرية لتحديد قواعد الإثبات الواجبة الاتباع، ومدى قبول أو ارتباط أو تقدير البيئة التي يقدمها أي من الأطراف حول واقعة أو رأي الخبرة، ولها كذلك أن تحدد الوقت والطريقة والصيغة التي يتم فيها تبادل مثل هذه البيئة بين الأطراف وكيفية تقديمها إلى الهيئة.

الاستعانة بالخبراء

المادة (34)

1. ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك لهيئة التحكيم أن تقرر تعيين خبير أو أكثر لتقديم

- تقريره، وتحدد له مهمته ومدتها وترسل إلى الأطراف نسخة من قرارها.
2. على كل من الأطراف أن يقدم إلى الخبير المعلومات المتعلقة بالنزاع، وأن يمكنه من معاينة وفحص ما يطلبه من وثائق أو بضائع أو عقارات أو أية أموال منقولة أو غير منقولة متعلقة بالنزاع، وتفصل هيئة التحكيم في كل نزاع ينشأ بين الخبير وأحد الأطراف في هذا الشأن.
 3. على الخبير قبل قبول تعيينه أن يقدم إلى هيئة التحكيم وإلى الأطراف بياناً بمؤهلاته وإقراراً بحياده واستقلاليتيه، وعلى أي طرف أن يبلغ هيئة التحكيم خلال المدة التي تحددها الهيئة في القرار فيما لو كان لديه اعتراض على تعيين الخبير، وتفصل هيئة التحكيم في أي اعتراض على تعيين ذلك الخبير ويكون قرارها نهائياً بهذا الشأن.
 4. لا يجوز لأي من الأطراف الاعتراض على مؤهلات الخبير أو حياده أو استقلاليته إلا إذا كان الاعتراض قائماً على أسباب علم بها ذلك الطرف بعد أن تم تعيين ذلك الخبير.
 5. ترسل هيئة التحكيم إلى كل من الأطراف نسخة من تقرير الخبير بمجرد إيداعه، وعليها أن تتيح الفرصة لهم للتعقيب على ذلك التقرير خلال المدد التي تحددها.
 6. لهيئة التحكيم بعد تقديم تقرير الخبير أن تقرر من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الأطراف عقد جلسة لسماع أقوال الخبير مع إتاحة الفرصة للأطراف لسماعه ومناقشته بشأن ما ورد في تقريره وفحص أي وثيقة استند عليها في تقريره، ولكل من الأطراف أن يستعين بخبير أو أكثر يعين من طرفه لإبداء الرأي في المسائل التي تناولها تقرير الخبير الذي عينته هيئة التحكيم ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك، وتسري على تلك الإجراءات الأحكام الواردة في المادة (33) من هذا القانون.
 7. تسدد أتعاب ومصاريف الخبير المعين من هيئة التحكيم استناداً لهذه المادة من قبل الأطراف وفقاً لما تقررره هيئة التحكيم.

شهادة الشهود المادة (35)

لهيئة التحكيم الاستماع للشهود ممن فيهم شهود الخبرة، من خلال وسائل الاتصال الحديثة التي لا تتطلب حضورهم بشكل شخصي للجلسة.

صلاحية المحكمة في الأمر بتقديم أدلة الإثبات المادة (36)

1. لهيئة التحكيم من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الأطراف أن تطلب المساعدة من المحكمة للحصول على أية أدلة، وللمحكمة في حدود سلطتها أن تأمر بتنفيذ الطلب، وبحضور الشهود أمام هيئة التحكيم، وذلك لتقديم والإدلاء بالشهادة الشفوية، أو لإبراز المستندات، أو أي من مواد الإثبات.
2. يقدم الطلب إلى رئيس المحكمة، وله أن يقرر أيًا مما يأتي:
 - أ. الحكم على من يتخلف من الشهود عن الحضور، أو يمتنع بغير مبرر قانوني عن الإجابة بالجزاء المقررة في القوانين النافذة في الدولة.
 - ب. الحكم بتكليف الغير بإبراز مستند تحت حوزته يكون ضروريًا للحكم في النزاع.
 - ج. الأمر بالإجابة القضائية.

الفصل الخامس

حكم التحكيم

تطبيق قانون الإرادة على موضوع النزاع المادة (37)

1. تطبق هيئة التحكيم على موضوع النزاع القواعد التي يتفق عليها الأطراف، وإذا اتفق على تطبيق قانون دولة معينة اتبعت القواعد الموضوعية فيه دون القواعد الخاصة بتنازع القوانين ما لم يتفق على خلاف ذلك بشرط عدم مخالفته للنظام العام والآداب في الدولة.
2. إذا اتفق الأطراف على إخضاع العلاقة القانونية بينهم لأحكام عقد نموذجي أو اتفاقية دولية أو أية وثيقة أخرى، وجب العمل بتلك الأحكام وما تشمله من أحكام خاصة بالتحكيم بشرط عدم مخالفته للنظام العام والآداب في الدولة.

سلطة هيئة التحكيم في تحديد القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع مادة (38)

1. إذا لم يتفق الأطراف على القواعد القانونية الواجبة التطبيق على موضوع النزاع، طبقت هيئة التحكيم القواعد الموضوعية في القانون الذي ترى أنه الأكثر اتصالاً بموضوع النزاع.
2. يجب أن تراعي هيئة التحكيم عند الفصل في موضوع النزاع شروط العقد محل النزاع والأعراف الجارية في نوع المعاملة وما جرى عليه التعامل بين الأطراف.
3. لا يجوز لهيئة التحكيم أن تفصل في موضوع النزاع على مقتضى قواعد العدالة والإنصاف دون التقيد بأحكام القانون، وذلك ما لم يتفق الأطراف على ذلك صراحة أو تفويضها بالصلاح.

الأحكام الوقتية والجزئية المادة (39)

1. يجوز أن تصدر هيئة التحكيم أحكاماً وقتية أو أحكاماً في جزء من الطلبات، وذلك قبل إصدار الحكم المنهني للخصومة كلها.
2. الأحكام الوقتية لهيئة التحكيم قابلة للتنفيذ أمام المحاكم ويكون تنفيذها بموجب أمر على عريضة صادر من رئيس المحكمة أو من يفوضه بذلك.

حكم التحكيم الاتفاقي المادة (40)

إذا اتفق الأطراف قبل صدور الحكم المنهني للخصومة على تسوية تنهي النزاع ودياً، فلهم أن يطلبوا إثبات شروط التسوية أمام هيئة التحكيم، ويجب عليها في هذه الحالة أن تصدر حكم تحكيم اتفاقي يتضمن شروط التسوية وينهي الإجراءات، ويكون لهذا الحكم ما لأحكام المحكمين من آثار.

شكل حكم التحكيم وبياناته

المادة (41)

1. يصدر حكم التحكيم كتابة.
2. يصدر حكم التحكيم بأغلبية الآراء إذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من أكثر من محكم، وإذا تشعبت آراء المحكمين بحيث لا تتحقق معها الأغلبية، أصدر رئيس هيئة التحكيم الحكم إلا إذا اتفق الأطراف على خلاف ذلك، وفي هذه الحالة يجب كتابة أو إرفاق الآراء المخالفة، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحكم.
3. يوقع المحكمون الحكم، وإذا رفض أي منهم توقيعه وجب ذكر سبب عدم التوقيع، ويكون الحكم صحيحاً إذا وقعه أغلبية المحكمين.
4. يجب أن يكون حكم التحكيم مسبباً إلا إذا اتفق الأطراف على خلاف ذلك، أو كان القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم لا يشترط ذكر أسباب الحكم.
5. يجب أن يشتمل حكم التحكيم على أسماء الخصوم وعناوينهم وأسماء المحكمين وجنسياتهم وعناوينهم ونص اتفاق التحكيم وملخص لطلبات الخصوم وأقوالهم ومستنداتهم ومنطوق الحكم وأسبابه إذا كان ذكرها واجباً، وتاريخ ومكان صدوره.
6. يعتبر حكم التحكيم صادراً في مكان التحكيم وفقاً لما تنص عليه المادة (28) من هذا القانون، ولو تم توقيعه من قبل أعضاء هيئة التحكيم خارج مكان التحكيم، وبغض النظر عن كيفية توقيعه، سواء تمت من قبل أعضاء هيئة التحكيم حضورياً أو أرسل الحكم لتوقيعه من كل عضو بشكل منفرد، أو تم بالطرق الإلكترونية ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.
7. ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك، يكون تاريخ صدور الحكم هو التاريخ الذي تم فيه توقيع الحكم من المحكم إذا كان منفرداً، وفي حالة وجود أكثر من محكم فالعبرة بتاريخ آخر توقيع من المحكمين.

ميعاد إصدار الحكم المنهي للخصومة

المادة (42)

1. على هيئة التحكيم إصدار الحكم المنهي للخصومة كلها خلال الميعاد الذي اتفق عليه الأطراف، فإن لم يوجد اتفاق على ميعاد محدد أو طريقة تحديد ذلك الميعاد وجب أن يصدر الحكم خلال ستة أشهر من تاريخ عقد أول جلسة من جلسات إجراءات التحكيم، كما يجوز أن تقرر هيئة التحكيم مد الميعاد على ألا تزيد فترة المد على (6) ستة أشهر إضافية، ما لم يتفق الأطراف على مدة تزيد على ذلك.
2. يجوز لهيئة التحكيم أو لأي من الأطراف، في حال عدم صدور حكم التحكيم بعد انتهاء المدة المشار إليها في البند (1) من هذه المادة، أن تطلب من المحكمة إصدار قرار بتحديد ميعاد إضافي لإصدار حكم التحكيم أو إنهاء إجراءات التحكيم إذا اقتضت الضرورة ذلك، ولها تمديد هذه الفترة وفقاً للشروط التي تجدها ملائمة، ويعتبر قرارها في هذا الخصوص نهائياً، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.
3. إذا أصدرت المحكمة قراراً بإنهاء إجراءات التحكيم، فيجوز لأي من الطرفين عندئذ رفع دعواه إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظرها.

الفصل في المسائل الأولية

المادة (43)

إذا عرضت خلال إجراءات التحكيم مسألة تخرج عن ولاية هيئة التحكيم أو طعن بالتزوير في ورقة قدمت إليها، أو اتخذت إجراءات جزائية عن تزويرها أو عن أي جريمة أخرى، فلهيئة التحكيم الاستمرار في نظر موضوع النزاع إذا رأت أن الفصل في هذه المسألة أو في تزوير الورقة أو في الفعل الجزائي الآخر ليس لازماً للفصل في موضوع النزاع، وإلا فعليها أن توقف الإجراءات حتى يصدر حكم نهائي في هذا الشأن، ويترتب على ذلك وقف سريان الميعاد المحدد لإصدار حكم التحكيم، ويعود احتسابه ثانية من اليوم التالي لتاريخ إبلاغ هيئة التحكيم بزوال سبب الوقف.

إعلان حكم التحكيم

المادة (44)

مع مراعاة أحكام المادة (47) من هذا القانون تعلن هيئة التحكيم الحكم لجميع الأطراف وذلك بتسليم كل منهم نسخة أصلية أو صورة منه موقعة من هيئة التحكيم خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الحكم.

انتهاء إجراءات التحكيم

المادة (45)

1. تنتهي إجراءات التحكيم بصدور الحكم المنهي للخصومة كلها من قبل هيئة التحكيم.
2. على هيئة التحكيم إنهاء الإجراءات في أي من الأحوال الآتية:
 - أ. إذا اتفق الأطراف على إنهاء إجراءات التحكيم وفقاً لأحكام هذا القانون.
 - ب. إذا ترك المحكّم خصومة التحكيم ما لم تقرر هيئة التحكيم بناء على طلب المحكّم ضده أن له مصلحة جديدة في استمرار الإجراءات حتى يحسم النزاع.
 - ج. إذا رأت هيئة التحكيم لأي سبب آخر عدم جدوى استمرار التحكيم أو استحالتة.

مصروفات التحكيم

المادة (46)

1. ما لم ينص اتفاق الأطراف على خلاف ذلك، يكون لهيئة التحكيم تقدير مصاريف التحكيم، ويشمل ذلك: الأتعاب والنفقات التي تكبدها أي عضو في هيئة التحكيم في سبيل تنفيذ مهامه، ونفقات تعيين الخبراء من قبل هيئة التحكيم.
2. لهيئة التحكيم الحكم بالمصاريف المنصوص عليهما في البند (1) من هذه المادة كلها أو بعضها على أحد الأطراف، وللمحكمة أن تقرر بناءً على طلب أحد الأطراف تعديل تقدير المحكّمين لأتعابهم أو المصاريف بما يتناسب مع الجهد المبذول وطبيعة النزاع وخبرات المحكّم.
3. لا يجوز تقديم أية طلبات للمحكمة لإعادة النظر في مقدار المصاريف وذلك في حالة وجود اتفاق على تحديدها.

الامتناع عن تسليم الحكم في حالة عدم تسديد المصاريف

المادة (47)

1. مع عدم الإخلال بحق المحكمين في الرجوع على الأطراف بأتعابهم ومصاريفهم يجوز لهيئة التحكيم رفض تسليم حكم التحكيم النهائي للأطراف في حال عدم تسديد كامل مصاريف التحكيم.
2. إذا رفضت هيئة التحكيم تسليم الحكم وفقاً لأحكام البند (1) من هذه المادة، يجوز لأي من الأطراف أن يتقدم بطلب إلى المحكمة بعد إعلان باقي الأطراف وهيئة التحكيم لإلزام هيئة التحكيم بوجوب تسليم الحكم للأطراف، وذلك بعد إثبات سداد كافة الرسوم والمصاريف التي طلبتها هيئة التحكيم أو تلك التي تحددها المحكمة وفقاً للمادة (46) من هذا القانون.

سرية أحكام المحكمين

المادة (48)

أحكام المحكمين سرية، ولا يجوز نشرها أو نشر جزء منها إلا بموافقة الأطراف على ذلك كتابة، ولا يعتبر نشر الأحكام القضائية التي تتناول حكم التحكيم إخلالاً بهذا المبدأ.

تفسير حكم التحكيم

المادة (49)

1. بمجرد صدور حكم التحكيم لا يعود لهيئة التحكيم أي سلطة للفصل بأي من المسائل التي تناولها حكم التحكيم، إلا أنه يجوز لأي من الأطراف أن يطلب من هيئة التحكيم خلال (30) يوماً التالية لتسلمه حكم التحكيم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض، وذلك ما لم يتفق الأطراف على إجراءات أو مدد أخرى، ويجب على طالب التفسير إعلان الطرف الآخر بهذا الطلب قبل تقديمه لهيئة التحكيم.
2. إذا وجدت هيئة التحكيم أن لطلب التفسير ما يبرره، تصدر حكماً بالتفسير كتابة خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ تقديم الطلب إلى الهيئة، ويجوز لها مد هذا الميعاد (15) يوماً أخرى إذا رأت مبرراً لذلك.
3. يعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمماً لحكم التحكيم الذي يفسره وتسري عليه أحكامه.

تصحيح الأخطاء المادية بحكم التحكيم

المادة (50)

1. تتولى هيئة التحكيم تصحيح ما وقع في حكمها من أخطاء مادية كتابية أو حسابية، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الأطراف بعد إعلان الأطراف الآخرين، ويقدم الطلب خلال (30) ثلاثين يوماً التالية لتسلم حكم التحكيم، وذلك ما لم يتفق الأطراف على إجراءات أو مدد أخرى، وتجري هيئة التحكيم تصحيح الحكم خلال (30) ثلاثين يوماً التالية لتاريخ صدور الحكم أو تقديم طلب التصحيح بحسب الأحوال، ولها مد هذا الميعاد (15) خمسة عشر يوماً أخرى إذا رأت مبرراً لذلك.
2. يصدر قرار التصحيح كتابة من هيئة التحكيم، ويعلن إلى الأطراف خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره.
3. يعتبر الحكم الصادر بالتصحيح متمماً لحكم التحكيم وتسري عليه أحكامه.

حكم التحكيم الإضافي

المادة (51)

1. يجوز لأي من الأطراف أن يطلب من هيئة التحكيم خلال (30) ثلاثين يوماً التالية لتسلمه حكم التحكيم، إصدار حكم تحكيم إضافي في طلبات قدمت خلال الإجراءات وأغفلها حكم التحكيم، وعلى مقدم الطلب إعلانه لكافة الأطراف.
2. إذا رأت هيئة التحكيم أن للطلب المشار إليه في البند (1) من هذه المادة ما يبرره، فتصدر حكمها خلال (60) ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب، ويجوز لها مد هذا الميعاد إلى (30) ثلاثين يوماً أخرى.
3. يعتبر حكم التحكيم الإضافي متمماً لحكم التحكيم وتسري عليه أحكامه.
4. إذا لم تصدر الهيئة حكم التحكيم وفقاً لأحكام هذه المادة والمادتين (49) و(50) من هذا القانون يقدم الطرف -صاحب الشأن- طلب للمحكمة للقيام بذلك.

القوة الإلزامية لحكم التحكيم

المادة (52)

يعتبر حكم التحكيم الصادر وفقاً لأحكام هذا القانون ملزماً للأطراف، ويحوز حجية الأمر المقضي، ويكون له ذات القوة التنفيذية كما لو كان حكماً قضائياً، إلا أنه يشترط لتنفيذه الحصول على قرار للمصادقة عليه من المحكمة.

الاعتراض على حكم التحكيم

المادة (53)

1. لا يقبل الاعتراض على حكم التحكيم إلا بموجب رفع دعوى بطلان إلى المحكمة أو أثناء نظر طلب المصادقة على الحكم وعلى طالب البطلان أن يثبت أيّاً من الأسباب الآتية:
 - أ. عدم وجود اتفاق تحكيم أو أن الاتفاق كان باطلاً أو سقطت مدته وفق القانون الذي أخضعه له الأطراف أو وفقاً لهذا القانون وذلك في حالة عدم وجود إشارة إلى قانون معين.
 - ب. أن أحد الأطراف كان وقت إبرام اتفاق التحكيم فاقد الأهلية أو ناقصها وفقاً للقانون الذي يحكم أهليته.
 - ج. عدم امتلاك الشخص أهلية التصرف في الحق المتنازع بشأنه وفقاً للقانون الذي يحكم أهليته والمنصوص عليه في المادة (4) من هذا القانون.
 - د. إذا تعذر على أحد أطراف التحكيم تقديم دفاعه بسبب عدم إعلانه إعلاناً صحيحاً بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم أو نتيجة إخلال هيئة التحكيم بأسس التقاضي أو لأي سبب آخر خارج عن إرادته.
- هـ. إذا استبعد حكم التحكيم تطبيق القانون الذي اتفق الأطراف على تطبيقه على موضوع النزاع.
- و. إذا تم تشكيل هيئة التحكيم أو تعيين أحد المحكمين على وجه مخالف لأحكام هذا القانون أو لاتفاق الأطراف.
- ز. إذا كانت إجراءات التحكيم باطلة بطلاناً أثر في الحكم أو صدر حكم التحكيم بعد انتهاء المدة المقررة له.
- ح. إذا كان حكم التحكيم قد فصل في مسائل لم يشملها اتفاق التحكيم أو جاوز حدود

هذا الاتفاق، ومع ذلك إذا كان من الممكن فصل أجزاء الحكم الخاصة بالمسائل الخاضعة للتحكيم عن أجزائه الخاصة بالمسائل غير الخاضعة له، فلا يقع البطلان إلا على الأجزاء الأخيرة وحدها.

2. تحكم المحكمة ببطلان حكم التحكيم من تلقاء نفسها إذا وجدت أيًا مما يأتي:
 - أ. أن موضوع النزاع يعد من المسائل التي لا يجوز التحكيم فيها.
 - ب. مخالفة حكم التحكيم للنظام العام والآداب العامة بالدولة.

دعوى بطلان حكم التحكيم المادة (54)

1. يعتبر الحكم الصادر من المحكمة في دعوى البطلان نهائيًا ولا يقبل الطعن إلا بالنقض.
2. لا تسمع دعوى بطلان حكم التحكيم بعد مرور (30) ثلاثين يومًا التالية لتاريخ إعلان حكم التحكيم إلى الطرف طالب البطلان.
3. يترتب على الحكم ببطلان حكم التحكيم زوال ذلك الحكم كله أو جزء منه، بحسب ما إذا كان البطلان كليًا أو جزئيًا، وإذا كان قد صدر حكم بتفسير الجزء الذي حكم ببطلانه فإنه يزول تبعًا له.
4. ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك، يبقى اتفاق التحكيم ساريًا وفقًا لأحكام هذا القانون بعد إبطال حكم التحكيم، وذلك ما لم يستند الإبطال إلى عدم وجود الاتفاق ذاته أو سقوط مدته أو بطلانه أو عدم إمكانية تنفيذه.
5. لا يحول دون قبول دعوى البطلان تنازل مدعي البطلان عن حقه في رفعها قبل صدور حكم التحكيم.
6. للمحكمة التي يطلب منها إبطال حكم التحكيم أن توقف إجراءات الإبطال لمدة لا تزيد عن (60) ستين يومًا، إذا وجدت ذلك ملائمًا بناء على طلب من أحد الأطراف، من أجل منح هيئة التحكيم فرصة لاتخاذ أي إجراء أو تعديل في شكل الحكم من شأنه إزالة أسباب الإبطال دون أن يؤثر على مضمونه.

تنفيذ حكم التحكيم

المادة (55)

1. يتعين على من يرغب في تنفيذ حكم التحكيم أن يتقدم بطلب المصادقة على حكم التحكيم والأمر بتنفيذه إلى رئيس المحكمة، على أن يرفق به ما يأتي:
 - أ. أصل الحكم أو صورة معتمدة منه.
 - ب. صورة من اتفاق التحكيم.
 - ج. ترجمة مصدق عليها من جهة معتمدة إلى اللغة العربية لحكم التحكيم إن لم يكن صادرًا بها.
 - د. صورة من محضر إيداع الحكم في المحكمة.
2. على رئيس المحكمة أو من يندبه من قضااتها أن يأمر بالمصادقة على حكم التحكيم وتنفيذه خلال مدة (60) ستين يومًا من تاريخ تقديم طلب المصادقة وتنفيذه ما لم يجد أن هناك سببًا أو أكثر من أسباب بطلان حكم التحكيم بناء على إثبات أي من الحالات الواردة في البند (1) من المادة (53) من هذا القانون.

وقف تنفيذ حكم التحكيم

المادة (56)

1. لا يترتب على رفع دعوى بطلان حكم التحكيم وقف تنفيذ الحكم، ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنظر دعوى بطلان حكم التحكيم أن تأمر بوقف التنفيذ بناء على طلب أحد الأطراف إذا كان الطلب مبنياً على أسباب جدية.
2. على المحكمة الفصل في طلب وقف التنفيذ خلال (15) خمسة عشر يومًا من تاريخ أول جلسة محددة لنظره.
3. إذا قررت المحكمة وقف التنفيذ، جاز لها أن تأمر طالب الوقف بتقديم كفالة أو ضمان مالي، ويجب عليها الفصل في دعوى البطلان خلال (60) ستين يومًا من تاريخ صدور هذا القرار.

الطعن على تنفيذ حكم التحكيم

المادة (57)

يجوز التظلم من قرار المحكمة الصادر بالأمر بتنفيذ حكم التحكيم أو برفض تنفيذه وذلك أمام محكمة الاستئناف المختصة خلال (30) ثلاثين يوماً من اليوم التالي للإعلان.

الفصل السادس

أحكام ختامية

ميثاق عمل المحكمين وقوائيمهم

المادة (58)

1. يصدر وزير الاقتصاد ميثاق عمل المحكمين بالتنسيق مع مؤسسات التحكيم بالدولة.
2. يضع وزير العدل أو رئيس الجهة القضائية المختصة قوائم المحكمين الذين يجري الاختيار من بينهم، وفقاً لحكم المادة (11) من هذا القانون.

نطاق السريان الزمني للقانون

المادة (59)

تسري أحكام هذا القانون على كل تحكيم قائم وقت العمل به ولو استند إلى اتفاق تحكيم سابق عليه، على أن تبقى الإجراءات التي تمت وفق أحكام أي تشريع سابق صحيحة.

إلغاء مواد التحكيم في قانون الإجراءات المدنية

المادة (60)

1. تلغى المواد من (203) إلى (218) من القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992 المشار إليه، على أن تبقى الإجراءات التي تمت وفقاً لها صحيحة.
2. يلغى كل حكم مخالف لأحكام هذا القانون.



نشر القانون والعمل بأحكامه المادة (61)

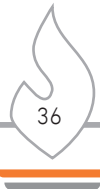
ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشره.

خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبو ظبي:

بتاريخ: 17 شعبان 1439هـ

الموافق: 3 مايو 2018م



UAE

Arbitration Law

Federal Law No. 6 of 2018 on Arbitration

Contents



Federal Law No. 6 of 2018 On Arbitration

- 5 **Chapter 1**
Definitions and Scope of Application
- 8 **Chapter 2**
Arbitration Agreement
- 11 **Chapter 3**
Arbitral Tribunal
- 23 **Chapter 4**
Arbitration Proceedings
- 34 **Chapter 5**
Arbitral Award
- 48 **Chapter 6**
Final Provisions



Federal Law No. 6 of 2018 on Arbitration⁽¹⁾

We, Khalifa Bin Zayed Al-Nahyan, President of the United Arab Emirates State,
After perusal of the Constitution,
Federal Law No. 1 of 1972 on Competencies of the Ministries and Powers of
the Ministers and its amendments,
Federal Law No. 3 of 1983 on the Judiciary, and its amendments,
Federal Law No. 5 of 1985 on the Issuance of the Civil Transactions Law,
and its amendments,
Federal Law No. 3 of 1987 on the Issuance of the Penal Code, and its
amendments,
Federal Law No. 23 of 1991 on the Regulation of the Legal Profession, and
its amendments,
Federal Law No. 10 of 1992 of the Issuance of Evidence in Civil and
Commercial Transactions, and its amendments,
Federal Law No. 11 of 1992 on the Issuance of the Civil Procedure Law, and
its amendments,
Federal Law No. 35 of 1992 on the Issuance of the Criminal Procedure Law,
and its amendments,
Federal Law No. 18 of 1993 on the Commercial transactions,
Federal Law No. 1 of 2006 on Electronic Commerce and Transactions,
Federal Law No 6 of 2012 on the Regulation of the Profession of Translation,
Federal Law no. 7 of 2012 On the Regulation of Expertise before the Judicial
Authorities,
Federal Law No. 2 of 2015 on the Commercial Companies, and its
amendments,
Upon the proposal of the Minister of Economy, and the approval of the

¹ The present Federal Law was published in the Official Gazette, Issue No. 630, P. 27.



Council of Ministers and the Federal National Council, and the ratification of the Federal Supreme Council,
Have issued the following Law:

Chapter 1

Definitions and Scope of Application

Definitions

Article (1)

In application of the provisions of this Law, the following terms and expressions shall have the meanings assigned against each, unless the context requires otherwise:

State: The United Arab Emirates State.

Arbitration: A method that is regulated by Law, by which a dispute which has arisen between two Parties or more is decided by a binding decision through an Arbitral Tribunal upon the agreement of Parties.

Arbitration Agreement: An agreement by the Parties to refer to Arbitration whether such Agreement is made before or after the dispute has arisen.

Arbitral Tribunal: A Tribunal which consists of one Arbitrator or more to adjudicate the dispute referred to Arbitration.

Court: The federal or local Appeal Court agreed by all Parties or which the Arbitration is carried out within its area of jurisdiction.

Arbitration Institution: An authority or centre that is established to organise the Arbitration proceedings.



Authorised Entity: Any physical or juristic person upon which any of the powers specified according to the present law is conferred by the agreement of the Parties.

Relevant Authority: The authorised Arbitration authority or the Court.

Parties: The Claimant and the Respondent, of any number.

Claimant: The party who initiates the Arbitration proceedings.

Respondent: The party against whom the Claimant has initiated the Arbitration proceedings.

Scope of Application of the Law

Article (2)

The provisions of the present Law shall apply to:

1. Any Arbitration which is carried out in the State, unless the Parties agree on the application of the provisions of another Arbitration Law, provided that it is not contrary to the public order and public morality of the State.
2. Any International Commercial Arbitration which is carried out outside the State, and which is subject to the provisions of the present Law upon the agreement of the Parties.
3. Any Arbitration arising from a dispute on a contractual or non-contractual legal relationship organised by the Laws in force in the State; unless whatever is excluded by a special provision.



Arbitration International Element

Article (3)

Arbitration shall be international, even if it is carried out inside the State, and that is in any of the following cases:

1. If the places of business of the Parties were situated, at the time of the conclusion of the Arbitration Agreement, in two different States or more, but if a party has more than one place of business, the place is that with which the subject-matter of the Arbitration Agreement is most closely connected. If a party to the Arbitration does not have a place of business, reference is to be made to his habitual residence.
2. If one of the following places is situated outside the State, in which the Parties have their places of business:
 - a. The place of Arbitration as determined in or referred to by the Arbitration Agreement.
 - b. The place where a substantial part of the obligations arising from the commercial relationships between Parties is to be performed, or the place with which the subject-matter of the dispute is most closely connected.
3. If the subject-matter of the dispute subject to the Arbitration Agreement relates to more than one country.
4. If the Parties have expressly agreed that the subject matter of the Arbitration Agreement relates to more than one country.



Chapter 2

Arbitration Agreement

Legal Capacity to conclude an Arbitration Agreement

Article (4)

1. An Arbitration Agreement may only be concluded by a physical person who has the legal capacity to act or by the representative of the juristic person authorised to conclude the Arbitration Agreement, or otherwise the Agreement shall be null and void.
2. Arbitration is not allowed where matters cannot be submitted to conciliation.
3. In the cases where the Parties are allowed under the present Law to agree on the procedure to be followed to determine a certain issue, where each of them may authorise a third party to select or determine this procedure; and in this regard, a third party means: any physical person or Arbitration Institution inside the State or abroad.
4. Unless otherwise agreed by the Parties, an Arbitration Agreement shall not be discharged by the death of any party or his withdrawal, and it may be enforced by or against the legal successor of said party.



Forms of the Arbitration Agreement

Article (5)

1. An Arbitration Agreement may be made before the dispute whether in the form of a separate agreement or included in a certain contract, regarding all or certain disputes which may arise between the Parties.
2. An Arbitration Agreement may be made after the dispute has arisen, even if a lawsuit is brought before a Court. In this case, the Agreement shall determine the issues covered by the Arbitration.
3. An Arbitration Agreement may be made in the form of a reference in a contract or any other document which includes an Arbitration clause, provided that such reference is clear as to make this clause part of the contract.

The Separability of the Arbitration Agreement

Article (6)

1. An Arbitration Agreement shall be separate from other clauses of the contract. The nullity, rescission or termination of the contract shall not affect the Arbitration Agreement contained if said Agreement is valid by itself, unless the matter relates to the incapacity of any party.
2. An argument on the nullity, rescission or termination of the contract which includes the Arbitration Agreement shall not result in the stay of the Arbitration proceedings, and the Arbitral Tribunal may decide on the validity of said contract.



Written Arbitration Agreement

Article (7)

1. An Arbitration Agreement must be made in writing, or otherwise it shall be null and void.
2. The requirement that an Arbitration Agreement be in writing is met in the following cases:
 - a. If it is contained in a document signed by the Parties or mentioned in an exchange of letters or other means of written communication or made by an electronic communication according to the applicable rules in the State regarding the electronic transactions.
 - b. If a reference is made in a written contract to the terms of a Model Contract, international agreement or any other document containing an Arbitration clause, where such reference is clear as to make that clause part of the contract.
 - c. If an Arbitration Agreement is made while the dispute is pending before the competent Court, the Court shall issue its decision confirming the Arbitration Agreement, and the litigants shall freely initiate the Arbitration proceedings in the place and time determined thereof and under the terms governing such Arbitration, and the Court shall consider the lawsuit as if never existed.
 - d. If it is contained in an exchange of written statements between the Parties during the Arbitration proceedings or upon acknowledgement before the Court, where one party requests that the dispute be referred for Arbitration and no objection is made by the other party in the course of his defence.



Adjudication of the dispute containing an Arbitration Agreement

Article (8)

1. The Court before which the dispute is brought in a matter covered by an Arbitration Agreement, shall declare the inadmissibility of the action, if the defendant has raised such plea before any claim or defence on the substance of the case, and unless the Court finds that the Arbitration Agreement is null and void or incapable of being performed.
2. Where an action referred to in the preceding Clause has been brought, the Arbitration proceedings may nevertheless be commenced or continued, and an arbitral award may be made.

Chapter 3

Arbitral Tribunal

Composition of the Arbitral Tribunal

Article (9)

1. The Arbitral Tribunal shall, upon the agreement of the Parties, consist of one arbitrator or more. If the Parties have not agreed on the number of arbitrators, then three arbitrators shall be appointed, unless otherwise is decided by the Relevant Authority.



2. If there are more than one arbitrator, their number shall be odd, or otherwise the Arbitration shall be null and void.

The Requirements to be Met by the Arbitrator

Article (10)

1. In addition to the requirements agreed upon by the Parties, the arbitrator shall be a physical person, and he may not be a minor, incapacitated, or deprived of his civil rights due to declaration of bankruptcy unless he is rehabilitated, or due to being sentenced for a felony or misdemeanour involving moral turpitude or dishonesty, even if he is rehabilitated.
2. An arbitrator may not be a member of the Board of Trustees or the administrative branch of the competent Arbitration Institution administering the Arbitration case in the State.
3. Unless otherwise agreed by the Parties or provided by Law, it is not required that an arbitrator be of a specific gender or certain nationality.
4. Any person who is notified of his possible appointment as an arbitrator, shall declare, in writing, all circumstances that are likely to give rise to doubts as to his impartiality or independence, and he, as from the date of his appointment and throughout the Arbitration proceedings, shall, without delay, notify the Parties and other arbitrators of any such circumstances that may arise and which may give rise to doubts as to his impartiality or independence, unless they have already been informed of such circumstance.



The Method to Select the Arbitral Tribunal

Article (11)

1. The Parties may agree on the procedures to be followed for the appointment of the arbitrator or arbitrators, the time and method of their appointment.
2. If the Arbitral Tribunal is composed of a sole arbitrator, and if Parties are unable to agree on the arbitrator within fifteen (15) days from the date of filing of request, in writing, by one party requesting the other party to perform so, then the appointment of said arbitrator shall be made by the Relevant Authority upon request of a party. Without prejudice to the provisions of Article 14 of the present Law, said decision shall not be subject to appeal through any means of recourse.
3. If the Arbitral Tribunal is composed of three arbitrators, each party shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators thus appointed shall appoint the third arbitrator. If a party fails to appoint the arbitrator within fifteen (15) days after the receipt of a request to do so from the other party, or if the two arbitrators appointed fail to agree on the third arbitrator within fifteen (15) days after the date of latest appointment, then the appointment of the arbitrator shall be made promptly, upon request of a party, by the Relevant Authority. Without prejudice to the provisions of Article 14 of the present Law, said decision shall not be subject to appeal through any means of recourse.
4. The Relevant Authority shall have due regard to the qualifications required of the arbitrator to be appointed by the present Law, and those agreed upon by the Parties, so as to secure the appointment of an independent and impartial arbitrator.



5. In the cases where the Authorised Entity does not appoint the arbitrator according to the procedures specified by the agreement of the Parties, or according to the provisions of the present Law if there is no agreement, then any party may request from the Court to take the necessary procedure for the completion of the composition and appointment of the members of the Arbitral Tribunal. The Court decision, in this regard, shall not be subject to appeal through any means of recourse.
6. If a request is made to the Relevant Authority for the appointment of an arbitrator, then the applicant shall, at the same time, address copies of the same to all other Parties, and to any arbitrator which has been previously appointed in the same dispute. It is required that the request indicates, briefly, the subject-matter of the dispute and any other conditions required by the Arbitration Agreement to be satisfied by the arbitrator to be appointed, and all steps that have been taken to appoint any remaining member in the Arbitral Tribunal.
7. The third Arbitrator appointed according to the Provisions of this Article shall preside over the Arbitral Tribunal, and this provision shall apply when the Arbitral Tribunal is composed of more than three arbitrators.
8. The Court may, upon request of any party, request from any Arbitration Institution in the State to provide it with a list of Arbitration specialists, so as for the Court to appoint one of them, and that is after payment of the fees specified in the Arbitration Institution by the party who has made the request, and it shall be considered as part of the Arbitration expenses.

Decision-making regarding the Arbitration Proceedings

Article (12)

Unless otherwise provided by the Parties, any decision in the Arbitration proceedings, in which participates more than one arbitrator, shall be made by the majority of the members of the Arbitral Tribunal.

However, procedural matters may be decided by the presiding arbitrator of the Tribunal, if so authorised by the Parties or the remaining members of the Arbitral Tribunal.

Failure to comply with the procedures for the appointment of the Arbitral Tribunal

Article (13)

If any party fails to comply with the procedures for the appointment of the arbitrators agreed by them, or if they have not originally agreed on said procedures, or if the appointed two arbitrators have not agreed on a matter which is required to be agreed on by them, or if a third party, including the Authorised Entity, fails to perform whatever is assigned to it in this regard, the Court shall at the request of one of the Parties perform the required procedure unless the agreement provides for another way to fulfil this procedure. The decision may not be subject to any recourse.



Recusal of an Arbitrator

Article (14)

1. An arbitrator may not be recused except if there are circumstances that are likely to give rise to serious doubts regarding his impartiality or independence, or if it is established that the requirements agreed upon by the Parties or provided by the present Law are not met.
2. No party may submit a request for the recusal of an arbitrator appointed by him, or in whose appointment he has participated, except for a reason of which he becomes aware after the appointment has been made.
3. The recusal request shall not be accepted from such person who has previously submitted a request for the recusal of the same arbitrator, in the same Arbitration and for the same reason.

Procedures for the recusal of an arbitrator

Article (15)

The Parties may agree on the procedures for the recusal of an arbitrator, subject to the following procedures:

1. A party who intends to recuse an arbitrator shall, within fifteen (15) days after becoming aware of the appointment of said arbitrator or after becoming aware of the grounds for such recusal, send a written statement of the reasons for the recusal of an arbitrator against whom a recusal request was submitted, and a copy of the same shall be sent to the



remaining members of the Arbitral Tribunal who have been appointed, and to other Parties.

2. If the challenged arbitrator fails to recuse himself, or if the other party does not approve the recusal within fifteen (15) days from the date of notification of the arbitrator of such request according to the provisions of Article 24 of the present Law, the applicant of recusal may file his request with the Relevant Authority within fifteen (15) days after the termination of the first said fifteen (15) days, and the Relevant Authority shall decide on the recusal request within ten (10) days. Said decision shall not be subject to appeal through any means of recourse.
3. The notification of the arbitrator of the recusal request or the filing of the request with the Relevant Authority shall not result in the stay of the Arbitration proceedings. The Arbitral Tribunal including the challenged arbitrator, may continue the Arbitration proceedings and issuance of the arbitral award, even if the Relevant Authority has not decided on the request.
4. The withdrawal of the arbitrator from his office or the agreement of the Parties on his dismissal shall not be considered an acknowledgment of the validity of any of the recusal reasons.
5. If the Relevant Authority has decided to recuse the arbitrator, it may take the decision which it may deem appropriate for said arbitrator with respect to fees or expenses or for the recovery of any fees or expenses that have been paid to him. Said decision shall not be subject to appeal through any means of recourse.



Termination of the arbitrator's mandate

Article (16)

1. If an arbitrator becomes unable to perform his functions or if he fails to act, or if he ceases to perform the same without undue delay in the Arbitration proceedings, or if he, intentionally, neglects to act according to the Arbitration Agreement, though he has been notified through all applicable means of notification and communication in the State, yet he fails to withdraw or if the Parties fail to agree on his dismissal, then the Relevant Authority may, upon request of a party, and after hearing the statements and defence of the arbitrator, terminate his mandate, and its decision in this regard shall not be subject to appeal through any means of recourse.
2. The power of the arbitrator shall be personal, and it shall terminate by his death or loss of capacity, of failure to meet any of the appointment requirements. Unless otherwise agreed by the Parties, the death or withdrawal of the person who has appointed the arbitrator shall not revoke the power of the arbitrator.

Appointment of a substitute arbitrator

Article (17)

1. If the mandate of an arbitrator terminates by decision on his recusal or dismissal or by his withdrawal or any other reason, a substitute arbitrator shall be appointed according to the procedures that were followed for



- the appointment of the arbitrator whose mandate has been terminated.
2. After the appointment of a substitute arbitrator, the Parties may agree to retain the procedures that have been previously carried out, and to determine the scope thereof. If the Parties fail to reach an agreement in this regard, the reconstituted Arbitral Tribunal shall decide on the validity of any of the previous proceedings and the scope thereof. A decision issued by the reconstituted Arbitral Tribunal shall not affect the right of a party to appeal against the proceedings that have been carried out before the reconstitution of the Arbitral Tribunal, on basis of a reason which has arisen before the appointment of the substitute arbitrator.

General Jurisdiction to order the Arbitration measures

Article (18)

1. The jurisdiction to examine the Arbitration matters referred by the present Law to the competent Court shall be according to the applicable procedural laws in the State, and they shall, solely, have the power until all Arbitration proceedings are terminated.
2. The president of the Court may order, upon request of a party or upon request of the Arbitral Tribunal, interim or precautionary measures, as he may deem necessary, for the current or future Arbitration proceedings, whether before or in the course of the Arbitration proceedings.
3. The measures referred to in the preceding Clause of the present Article shall not result in the stay of Arbitration proceedings and shall not be considered as waiver of the Arbitration Agreement.
4. If the president of the Court has issued an order as specified in Clause



(2) of this Article, then the effect of this order shall not terminate, wholly or partially, except by decision of the president of the Court.

The competence of the Arbitral Tribunal to rule on its own jurisdiction

Article (19)

1. The Arbitral Tribunal may rule on a plea that the Tribunal does not have jurisdiction, including a plea based on the non-existence or validity of the Arbitration Agreement, or that such agreement does not govern the subject-matter of the dispute. The Arbitral Tribunal may rule on such matter, either as a preliminary question or in a final arbitral award on the merits of the dispute.
2. If the Arbitral Tribunal rules as a preliminary question that it has jurisdiction, then any party may request, within fifteen (15) days after having received notice of that decision, the Court to decide the matter. The Court shall decide the request within thirty (30) days from the filing registration date of the request with the Court, which decision shall not be subject to appeal through any means of recourse. The Arbitration proceedings shall be stayed until said request is decided upon, unless the Arbitral Tribunal decisions to continue the proceedings upon request of a party.
3. The party who requests to continue the Arbitration proceedings shall bear the Arbitration expenses if the Court has ruled that the Arbitral Tribunal has no jurisdiction.



Time limit to raise a plea that the Arbitral Tribunal lacks jurisdiction

Article (20)

1. A plea that the Arbitral Tribunal does not have jurisdiction shall be raised not later than the submission of the statement of defence by the Respondent, referred to in Article 30 of the Law. A plea that the Arbitration Agreement does not cover the matters raised by the other party during the examination of the dispute, shall be raised not later than the next hearing following that in which the plea that the tribunal does not have jurisdiction was submitted, or otherwise the right to raise such plea shall be forfeited. In all case, the Arbitral Tribunal may admit a later plea if it considers the delay justified.
2. A party is not precluded from raising the pleas mentioned in Clause (1) of the present Article due to the fact that he has appointed, or participated in the appointment of, an arbitrator.

Interim or precautionary measures

Article (21)

1. Subject to the provisions of Article 18 of the present Law, and unless otherwise agreed by the Parties, the Arbitral Tribunal may, upon request of a party, or on its own initiative, order either one to take interim or precautionary measures as it may deem necessary and as required by the nature of the dispute, and in particular:
 - a- An order to preserve evidence that may be material to the resolution



- of the dispute.
- b- Taking necessary measures to preserve the goods that constitute a part of the subject-matter of the dispute, such as the order to deposit with third Parties, or to sell perishable goods.
 - c- Preserving assets and property of which a subsequent award may be enforced.
 - d- Maintaining or restoring the status quo pending determination of the dispute.
 - e- Taking action that would prevent, or refrain from taking action that is likely to cause, current or imminent harm or prejudice to the arbitral process itself.
2. The Arbitral Tribunal may require the applicant of interim or precautionary measures to provide appropriate security to cover the costs of these measures, and it may require him to bear all the damage resulting from the enforcement of said orders if the Arbitral Tribunal has decided at a subsequent time his ineligibility to request the issuance of the same.
 3. The Arbitral Tribunal may modify, suspend or terminate an interim measure which it has ordered, upon request of a party, or in exceptional cases and upon a prior notice to the Parties, on the tribunal's own initiative.
 4. A party in whose interest an interim order is granted and upon a written authorisation from the Arbitral Tribunal, may request the Court to grant an order for the enforcement of the order issued by the Arbitral Tribunal or any part of the same, within fifteen (15) days after having received the request, and copies of the authorisation or enforcement request under this Article shall be sent to all other Parties at the same time.

Chapter 4

Arbitration Proceedings

Intervention or joinder of new Parties into Arbitration

Article (22)

The Arbitral Tribunal may authorise the joinder or intervention of a third party into the Arbitration dispute whether upon request of a party or upon request of the joining party, provided that he is a party to the Arbitration Agreement after giving all Parties including the third party the opportunity to hear their statements.

Determination of the applicable proceedings

Article (23)

1. Subject to Article (10/2) of the present Law, the Parties may agree on the procedures that the Arbitral Tribunal is required to be followed to proceed in the Arbitration including subjecting these procedures to applicable rules in any Arbitration Institution or organisation inside or outside the State.
2. If there is no agreement to follow certain procedures, the Arbitral Tribunal may determine the procedures that it may deem appropriate subject to the provisions of the present Law, in compliance with the basic principles in litigation and international agreements to which the State is a party.



Notices

Article (24)

1. Unless otherwise agreed by the Parties, the provisions mentioned in this Clause shall be applicable:
 - a- Any written communication shall be considered to have been received: if delivered to the addressee personally, or if delivered at his place of business, habitual residence, or mailing address known by both Parties or specified in the Arbitration Agreement or in the document regulating the relationship covered by the Arbitration. If none of said addresses may be found after conducting a necessary inquiry, a written communication shall be considered to have been received if it is sent to the last-known place of business of the addressee, his habitual residence, or mailing address by a registered letter or through express mail companies or any other means which provides a written proof of attempted delivery. The term “Mailing Address” means any fax number or electronic mail address previously used by the Parties in their transactions with each other or which has been previously used by a party to notify the other party of his communications.
 - b- The letter shall be considered as received on the day of its delivery in the manner mentioned in the present Law. The letter sent by fax or email shall be considered as received on the date on which it has been sent as shown by its information, provided that there is no indication on any error in the sending process. In all cases, the receipt shall be considered made if received or sent before six in the evening in the country in which the communication was received, and otherwise the receipt shall be considered as made on the next day.

2. For assessment of periods according to the present Law, the period shall start to run on the next day following the receipt of the letter or any other communication. If the last day happens to be an official holiday or a business holiday at the headquarters or place of business of the consignee, then the time limit shall extend to the first following working day. The official holidays or business days which take place during said time limit shall be included in the assessment.
3. The provisions of the present Article shall not apply to communications made in Court proceedings.

Waiver of right to object

Article (25)

If a party proceeds with Arbitration proceedings knowing that any requirement under the Arbitration Agreement or any of the provisions of the present Law from of which an agreement may be made to the contrary, has not been complied with, where he fails to submit an objection to such violation on the time limit agreed upon or within seven (7) days of the date of becoming aware upon non-agreement, he shall be considered to have waived his to object.

Equal treatment of Parties to Arbitration

Article (26)

The Parties to the Arbitration shall be treated with equality, and each party shall be given an equal and full opportunity to present his claims and defence.



Commencement of the Arbitration proceedings

Article (27)

1. Unless otherwise agreed by the Parties, the Arbitration proceedings shall commence on the next day following the full composition of the Arbitral Tribunal.
2. The notice of a request of Arbitration shall be considered as filing of the case for the purposes of imposing the provisional seizure

Place of Arbitration

Article (28)

1. The Parties may agree on the place of Arbitration. Failing such agreement, the place of Arbitration shall be determined by the Arbitral Tribunal having regard to the circumstances of the case, and convenience of the Parties.
2. Unless otherwise agreed by the Parties, the Arbitral Tribunal may:
 - a. Hold the Arbitration hearings at any place as it deems appropriate to perform any of the Arbitration proceedings, where the Parties shall be summoned in a sufficient time before the hearing.
 - b. Hold the Arbitration hearings with Parties or deliberation by all means of communication and modern electronic technologies. The Arbitral Tribunal shall deliver or sent the minutes of the hearing to the Parties.



Language of Arbitration

Article (29)

1. Unless otherwise agreed by the Parties, the Arbitration proceedings shall be carried out in Arabic.
2. The language agreed upon or determined shall apply to the Arbitration proceedings, and to any written statement submitted by the Parties, any oral hearing and any arbitral award, decision or other communication by the Arbitral Tribunal, unless otherwise agreed.
3. Subject to the provisions of Federal Law No. 6 of 2012 on the Regulation of the Profession of Translation, the Arbitral Tribunal may order that all or some written documents submitted in the case shall be accompanied by translation into the language or languages used in the Arbitration. In case there are many languages, translation may be restricted to some of them.

Statement of claims and defence

Article (30)

1. Unless otherwise agreed by the Parties or by the Arbitral Tribunal, the Claimant shall, within fourteen (14) days from the date of composition of the Arbitral Tribunal, send to the Respondent and to each arbitrator, a written statement of his claim including his name, address, the name and address of the Respondent, an explanation of the facts of the claim, the points at issue, and pleas, in addition to any other matter required by the agreement of the Parties to be mentioned in the statement.



2. Unless otherwise agreed by the Parties or by the Arbitral Tribunal, the Respondent shall, within fourteen (14) days from the date of receipt of the statement sent to him by the Claimant which is referred to in the preceding Clause of the present Article, send to the Claimant and to each arbitrator a written statement of his defence indicating his defence in respect of the Claimant's statements, and he may include in such statement of defence any incidental pleas or counterclaims related to the subject-matter of the dispute, or he may raise a right arising from it, with the intention to claim offset, even if at any subsequent stage of the proceedings if the Arbitral Tribunal considers the delay justified.
3. Unless otherwise agreed by the Parties, either party may amend or supplement his claims or defence or file a counterclaim during the course of the arbitral proceedings, unless the Arbitral Tribunal considers it inappropriate to allow such amendment having regard to the delay in making it or due to that such claim is beyond its authority, provided that the Arbitral Tribunal in its decision have due regard to the principles of ligation and the rights of defence.

Documents supporting the statements of claim and defence

Article (31)

A party may submit with his statement of claim or defence, as the case may be, copies of all documents he considers to be relevant or may add a reference to all or some of the documents or other evidence he will submit, having due regard to the right of the other party to have access to them. Such matter shall not prejudice the right of the Arbitral Tribunal, at any stage of the proceedings, to request the provision of the original documents

or instruments, the basis upon which any party considers relevant, and the right of other Parties to have access to them.

Failure of the Parties to comply with their obligations

Article (32)

Subject to the provisions of Article 30 of the present Law, and unless otherwise agreed by the Parties, it is required to comply with the following:

1- If, without acceptable excuse, the Claimant fails to communicate his statement of arbitral claim in accordance with the present Law, and the procedures agreed upon by the Parties, the Arbitral Tribunal may terminate the proceedings, if it believes that there is an undue and inordinate delay by the Claimant in proceeding his claim, and that such delay prevents a fair resolution or results in injustice against the Respondent.

2- If the Respondent fails to submit his statement of defence, the Arbitral Tribunal shall continue the Arbitration proceedings without treating such failure in itself as an admission of the Claimant's allegations, and the same provision shall apply in case the Claimant fails to submit his statement of defence against a counterclaim.

3- If, without an acceptable excuse, any party fails to appear at a hearing or to produce documents or to perform any procedure, the Arbitral Tribunal may continue the Arbitration proceedings and conclude whatever it may deem appropriate in the light of the acts and the failure of said party, as justified by the circumstances of the Arbitration case, and give the award in the dispute on the evidence before it.



Hearings and production of evidence

Article (33)

1. Unless otherwise provided by the Parties, the Arbitration hearings shall be held at private meetings.
2. Unless otherwise agreed by the Parties, the Arbitral tribunal may decide whether to hold oral hearings for the production of evidence or for oral arguments, or whether to proceed with the proceedings on the basis of documents and other material evidence. The Arbitral Tribunal may decide to hold these hearings at an appropriate state of the proceedings at the request of a party.
3. The hearings may be held through modern means of communication which do not require the Parties to appear in person at the hearings.
4. The Arbitral Tribunal shall notify the Parties of the dates of the hearings, in sufficient time before said hearings as the Arbitral Tribunal may deem appropriate, and as the case may be.
5. The Parties may, on their own costs, seek the assistance of experts and legal representatives such as attorneys and others to represent them before the Arbitral Tribunal. The Arbitral Tribunal may request any party to submit a proof of the power granted to his representative in the form specified by the Tribunal.
6. A summary of the facts of each hearing held by the Arbitral Tribunal shall be inscribed in a minute, a copy of which is delivered to each party.
7. Unless otherwise agreed by the Parties, the statements of the witnesses including experts may be heard according to the applicable laws in the State.



8. The Arbitral Tribunal shall have a discretionary power to determine the applicable rules of evidence, and the extent of admissibility, relation or evaluation of the evidence submitted by any party on an incident or expertise; moreover, it may determine the time, method and form in which said evidence is exchanged between the Parties, and the method of its provision to the Tribunal.

Assistance of Experts

Article (34)

1. Unless otherwise agreed by the Parties, the Arbitral Tribunal may appoint one or more experts to submit his report, and it may determine his task and term. A copy of its decision shall be sent to the Parties.
2. A party shall give the expert the information related to the dispute, or to produce or to provide access to any relevant documents, goods, real estates, or other movable or immovable property related to the dispute for his inspection and examination. The Arbitral Tribunal shall decide on each dispute arising between the expert and any party in this regard.
3. The expert, before his appointment is accepted, shall submit to the Arbitral Tribunal and the Parties, a statement of his qualifications and an acknowledgment of his impartiality and independence. Any party shall notify the Arbitral Tribunal, within the time limit specified by the Authority in the decision, of any objection to the appointment of the expert. The Arbitral Tribunal shall rule on any objection to the appointment of said expert. The decision shall be binding in this regard.
4. No party may object to the qualifications of the expert, or to his impartiality or independence unless the objection is based on reasons that the party has become aware of after the appointment of said expert.

5. The Arbitral Tribunal shall send to the Parties a copy of the report of the expert immediately upon its deposit, and it shall give them the opportunity to comment on said report within the specified time limits.
6. The Arbitral Tribunal may, on its own initiative or at the request of a party after the filing of the report of the expert, hold a hearing to hear the statements of the experts, where the Parties have been given the opportunity to put questions to him on the matters mentioned in his report and to inspect any document on which his report is based. A party may seek the assistance of one or more experts appointed by him to give his opinion on the points at issue included in the report of the expert who is appointed by the Arbitral Tribunal, unless otherwise agreed by the Parties, subject to the provisions mentioned in Article 33 of the present Law.
7. The fees and expenses of the expert appointed by the Arbitral Tribunal based on this Article shall be borne by the Parties as determined by the Arbitral Tribunal.

Testimony of witnesses

Article (35)

The Arbitral Tribunal may hear the testimony of witnesses including the expert witnesses, by the modern means of communication which do not require them to appear in person at the hearing.



The power of the Court to order the production of evidence

Article (36)

1. The Arbitral Tribunal may, on its own initiative or upon request of a party, seek the assistance of the Court in taking evidence, and the Court may execute the request, within its competence, and require the attendance of witnesses before the Arbitral Tribunal, to submit and give oral testimony, or to present the documents or any evidence thereof.
2. The request shall be submitted to the president of the Court, and he may determine any of the following:
 - a. Sentencing the witnesses who fail to appear or abstain from answering without legal justification with the penalties prescribed in the applicable laws in the State.
 - b. Rendering a decision requiring a third party to produce a document in his possession which is significant to resolve the dispute.
 - c. Issuing a letter rogatory.



Chapter 5

Arbitral Award

Application of the law of choice on the substance of dispute

Article (37)

1. The Arbitral Tribunal shall decide on the dispute in accordance with rules of law chosen by the Parties as applicable to the substance of the dispute. Any designation of the law of a given State shall be construed as a reference to the substantive rules of that law and not to the conflict of laws, and provided that it is not contrary to the public order and morality in the State, unless otherwise agreed by the Parties.
2. If the Parties agree that the legal relationship between them is subject to the provisions of a Model contract, international agreement or any other document, then said provisions including special Arbitration clauses shall be applicable provided that they are not contrary to the public order and morality in the State.

The power of the Arbitral Tribunal in determining the applicable law on the substance of the dispute

Article (38)

1. If the Parties fail to agree on the rules of law applicable to the substance of the dispute, the Arbitral Tribunal shall apply the substantive rules of the law which it considers to have the closest connection with the substance of the dispute.



2. When deciding the merits of the dispute, the Arbitral Tribunal shall take into account the terms of the contract, which is the subject-matter of the dispute, and any relevant usages applicable to the transaction and between the Parties.
3. The Arbitral Tribunal may decide on the merits of the dispute ex aequo et bono or as amiable compositeur, without observing the provisions of the present Law, only if the Parties have expressly agreed or authorised it to do so.

Interim and summary awards

Article (39)

1. The Arbitral Tribunal may issue interim awards or awards in part of the claims, before the issuance of the award terminating the dispute.
2. The interim awards of the Arbitral Tribunal shall be enforceable before the Courts by an order on petition issued by the president of the Court or his delegate.

Arbitral award on agreed terms

Article (40)

If, before the issuance of the final judgment in the litigation, the Parties agree to settle the dispute amicably, then they may request that the terms of the settlement be recorded by the Arbitral Tribunal. In this case, the Arbitral Tribunal shall give an Arbitral Award on agreed terms including the terms of the settlement and ending the proceedings. This Award shall have the same effects as the arbitrators' awards.



The form and contents of the Arbitral Award

Article (41)

1. The Arbitral Award shall be made in writing.
2. The Arbitral Award shall be signed by the majority of all members if the Arbitral Tribunal is composed of more than one arbitrator. If the award is not signed by the majority of the arbitrators, then the president of the Arbitral Tribunal shall give the award unless otherwise agreed by the Parties. In this case, the dissenting reasons shall be written or attached, and shall be considered an integral part of the award.
3. The arbitrators shall sign the award, or otherwise the reason for any omitted signature shall be stated. The award shall be valid if signed by the majority of the arbitrators.
4. The Arbitral Award shall be justified, unless otherwise agreed by the Parties or if the law applicable to the Arbitration proceedings do not require that the grounds of the award be stated.
5. The Arbitral Award shall mention the names of litigants, their addresses, the names of arbitrators, their nationalities and addresses, in addition to the Arbitration Agreement, and a summary of the claims of the litigants, statements, documents and the operative part of the award, and the award's reasoning if their statement is mandatory, in addition to the date and place of issuance.
6. The arbitral award shall be considered issued in the place of Arbitration according to Article 28 of the present Law, even if it is signed by the members of the Arbitral Tribunal outside the place of Arbitration, and regardless of the signing method, whether carried out in the presence of the members of the Arbitral Tribunal or if the



award is sent to be signed by each member separately, or by electronic method, unless otherwise agreed by the Parties.

7. Unless otherwise agreed by the Parties, the date of issuance of the award is the date on which the award was signed by the sole arbitrator, or by the last signature of the arbitrators in case more than one arbitrator is found.

Date of the award terminating the dispute

Article (42)

1. The Arbitral Tribunal shall give the award terminating the dispute, within the time limit agreed by the Parties. If there is no agreement on a specified time limit or a method to determine said date, the award shall be rendered within six months from the date of the first hearing of the Arbitration proceedings. Moreover, the Arbitral Tribunal may decide to extend the period up to no more than six (6) additional months, unless otherwise agreed by the Parties.
2. The Arbitral Tribunal or any party may, in case of non-issuance of the Arbitral Award and after the termination of the period mentioned in Clause (1) of this Article, request the Court to issue a decision determining an additional period for rendering the Arbitral Award or ending the Arbitration proceedings, if necessary, and it may extend said period according to the conditions that it may deem appropriate. Unless otherwise agreed by the Parties, its decision in this regard shall be deemed final.
3. If the Court renders a decision ending the Arbitration proceedings, then any party may file his case with the competent Court of original jurisdiction.



Deciding on Incidental Matters

Article (43)

If, during the Arbitration proceedings, a matter falling beyond the scope of jurisdiction of the Arbitral Tribunal is raised, or a plea of forgery is raised regarding a document that has been submitted to it, and criminal measures were pursued or for any other claim, the Arbitral Tribunal may proceed in examining the merits of the dispute if it considers that a ruling on such matter, or on the forgery of the document, or the other criminal act, would not affect the outcome of the case. Otherwise, it shall stay the proceedings until a final decision is issued in this regard. This shall result in suspending the date fixed for the rendering of the Arbitral Award, and the time limit shall start to run again from the next day following the date of notification of the Arbitral Tribunal of the end of reason for suspension.

Notification of the Arbitral Award

Article (44)

Subject to the provisions of Article 47 of the present Law, the Arbitral Tribunal shall notify all Parties of the Award by delivering each of them an original copy or a copy of the same signed by the Arbitral Tribunal, within fifteen (15) days from the date of the award.



Termination of Arbitration proceedings

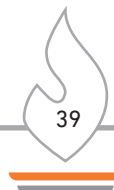
Article (45)

1. The Arbitration proceedings shall be terminated by the issuance of the award terminating the dispute by the Arbitral Tribunal.
2. The Arbitral Tribunal shall terminate the proceedings in any of the following cases:
 - a. If the Parties agree on the termination of the Arbitration proceedings according to the provisions of the present Law.
 - b. If the Claimant abandons the Arbitration case unless the Arbitral Tribunal, upon a request of the Respondent, recognises a serious interest on his part in continuing the proceedings until the dispute is resolved.
 - c. If the Arbitral Tribunal finds that the continuation of the Arbitration has for any other reason become unnecessary or impossible.

Costs of the Arbitration

Article (46)

1. Unless otherwise agreed by the Parties, the Arbitral Tribunal shall assess the costs of the Arbitration, including; the fees and expenses incurred by any member in the Arbitral Tribunal for the purpose of execution of his tasks, and the costs of appointment of experts by the Arbitral Tribunal.
2. The Arbitral Tribunal may order that all or some of the costs set out in Clause (1) of this Article be borne by a party. The Court may, upon



request of a party, amend the fees or costs assessed by the arbitrator to commensurate with the effort exerted, the nature of the dispute and the expertise of the arbitrator.

3. No claims may be submitted to the Court to reconsider the amount of costs if there is an agreement to fix the same.

Non-delivery of the award in case of failure to settle the expenses

Article (47)

1. Without prejudice to the right of arbitrators to have recourse against the Parties for their fees and expenses, the Arbitral Tribunal may refuse to deliver the final arbitral award to the Parties in case of failure to settle all the costs of Arbitration.
2. If the Arbitral Tribunal has refused to deliver the award according to the provisions of Clause (1) of this Article, a party may submit a request to the Court after notifying the other Parties and the Arbitral Tribunal to require the Arbitral Tribunal to deliver the award to the Parties, after proving the settlement of all fees and expenses requested by the Arbitral Tribunal or those fixed by the Court according to Article 46 of the present Law.

Confidentiality of the arbitrators' awards

Article (48)

The arbitrators' awards shall be confidential, and they may not be published in whole or in part, unless with the written approval of the Parties. The



publication of the judicial judgments which cover the Arbitration award shall not be considered a violation of this principle.

Interpretation of the arbitral award

Article (49)

1. Immediately upon the issuance of the arbitral award, the Arbitral Tribunal shall no more have the authority to decide on any of the matters covered by the Arbitration award. Nevertheless, any of the Parties may submit a request to the Arbitral Tribunal, within thirty (30) days following the date of receipt of the arbitral award, for the interpretation of any ambiguity in the operative part of the award, unless the Parties agree on other procedures or periods. The applicant for interpretation shall notify the other party of such request before its submitted to the Arbitral Tribunal.
2. If the Arbitral Tribunal considers the request for interpretation to be justified, then it shall give a decision on the interpretation, in writing, within thirty (30) days following the filing date of the request with the Authority. This time limit may be extended for another fifteen (15) days as it may consider the request justified.
3. The decision on the interpretation shall be considered supplementary to the arbitral award interpreted and shall it be subject to the rules applicable to it.



Correction of the material errors in the arbitral award

Article (50)

1. The Arbitral Tribunal shall correct in its award any material errors either clerical or in computation, by virtue of decision issued on its own initiative or at the request of a party after notifying the other Parties. The request shall be submitted within thirty (30) days following the receipt of the arbitral award unless the Parties agree on other procedures or periods. The Arbitral Tribunal shall correct the award within thirty (30) days following the date of issuance of the award or submission of the correction request, as the case may be, and it may extend the period for another fifteen (15) days as it may consider the request justified.
2. The decision of correction shall be issued in writing by the Arbitral Tribunal, and it shall be notified to the Parties within fifteen (15) days from the date of its issuance.
3. The decision on correction shall be considered supplementary to the Arbitral Award and it shall be subject to the rules applicable to it.

The additional arbitral award

Article (51)

1. Any party may request the Arbitral Tribunal, within thirty (30) days following the receipt of the arbitral award, to issue an additional arbitral award as to claims submitted in the proceedings but omitted by the arbitral awards. The application shall notify all the Parties of the request.
2. If the Arbitral Tribunal considers the request referred to in Clause (1) of this Article to be justified, then it shall make the award within sixty



(60) days from the filing date of the request, and it may extend this period for another thirty (30) days.

3. The additional arbitral award shall be considered supplementary to the arbitral award and it shall be subject to the rules applicable to it.
4. If the Tribunal does not issue the arbitral award according to the provisions of this Article, and the two Articles 49 and 50 of the present Law, the concerned party shall submit a request to the Court to do so.

The binding force of the arbitral award

Article (52)

The arbitral award issued according to the provisions of the present Law shall be binding to the Parties and have the force of res judicata and same enforceability as if it is a Court judgment, provided that a decision recognised by the Court is obtained for its enforcement.

Objection to the arbitral award

Article (53)

1. An objection against an arbitral award may not be accepted unless by lodging an action in nullity with the Court or during the examination of the request for recognition of the award, and the applicant for annulment shall provide a proof that:
 - a- There was no Arbitration Agreement, or such agreement was null and void, or forfeited pursuant to the Law chosen by the Parties, or according to the present Law if no reference is made to a certain law.



- b- A party was, at the time of conclusion the Arbitration Agreement, incapacitated or lacking capacity according to the Law governing his legal capacity.
 - c- A party has no legal capacity to act in the disputed right, according to the law governing his legal capacity, set out in Article 4 of the present Law.
 - d- A party to the Arbitration was unable to submit his statement of defence due to that he was not given a proper notice of the appointment of an arbitrator or of the Arbitration proceedings, or due to the failure of the Arbitral Tribunal to comply with the principles of litigation or for any other reason beyond his will.
 - e- The arbitral award has not applied the law agreed by the Parties to cover to the subject-matter of the dispute.
 - f- The composition of the Arbitral Tribunal or appointment of an arbitrator has been made contrary to the provisions of the present Law or the agreement of the Parties.
 - g- The Arbitration proceedings are void in such a way that has influenced the award, or if the arbitral award was issued after the termination of its specified period.
 - h- The arbitral award has decided on matters not covered by the Arbitration Agreement or falling beyond the scope of said Arbitration. Nevertheless, if the decision on matters submitted to Arbitration can be separated from those not so submitted, then only the last said parts of the award may be deemed null and void.
2. The Court shall, on its own initiative, nullify the arbitral award, if it finds any of the following:
- a- That the subject-matter of the dispute is not capable of settlement by Arbitration.

- b- That the arbitral award is in conflict with the public order and the public morality of the State.

An action in nullity of the arbitral award

Article (54)

1. The award issued by the Court regarding the action in nullity shall be final and may only be subject to appeal by cassation.
2. The action in nullity of the arbitral award shall not be heard after thirty (30) days have elapsed following the date of notification of the arbitral award to the applicant requesting the nullification.
3. The nullification of the arbitral award shall result in the termination of the award in whole or in part, according to whether full or partial nullification is rendered. If decision for the interpretation of the annulled part is issued, then such decision shall accordingly be terminated.
4. Unless otherwise agreed by the Parties, the Arbitration Agreement shall remain effective according to the provisions of the present Law after the nullification of the arbitral award, unless such nullification is based on that the agreement itself does not exist, or upon the forfeiture of its term, or its nullity, that it is incapable of being performed.
5. The waiver of the plaintiff's right to file an action in nullity before the issuance of the arbitral award shall not prevent the admissibility of the action.
6. The Court requested to nullify the arbitral award may stay the nullification procedures for a period not exceeding sixty (60) days, as it may deem appropriate, at the request of a party, in order to grant the Arbitral Tribunal an opportunity to make any procedure or amendment



to the form of the award in a way that may remove the reasons for nullification without affecting the contents of the award.

Enforcement of an arbitral award

Article (55)

1. Any person willing to enforce an arbitral award shall submit a request for the recognition of the arbitral award and the issuance of an enforcement order to the president of the Court, provided that it is associated with the following:
 - a- The original award or a duly certified copy thereof.
 - b- A copy of the Arbitration Agreement.
 - c- A translation into Arabic of the arbitral award duly certified by a duly recognized entity, if the award is made in another language.
 - d- A copy of the minutes of deposit of the award in the Court.
2. The president of the Court or a delegated judge shall order the recognition of the arbitral award and its enforcement within sixty (60) days from the filing date of the request for recognition and enforcement, unless one or more reasons for the nullification of the arbitral award are furnished proving any of the cases mentioned in Clause (1) of Article 53 of the present Law.



Stay of enforcement of an arbitral award

Article (56)

1. The filing of an action in nullity of an arbitral award shall not result in the stay of enforcement of the award. Nevertheless, the Court which is examining the action in nullity of the arbitral award may order the stay of enforcement at the request of a party if the request is based on serious grounds.
2. The Court shall decide on the request for stay of enforcement within fifteen (15) days from the date of the first hearing fixed for its examination.
3. If the Court has decided to stay the enforcement, it may order the applicant of such request to submit a financial guarantee or security. The Court is required to decide on the action in nullity within sixty (60) days from the date of issuance of said decision.

Recourse against the enforcement of the arbitral award

Article (57)

A grievance may be filed against the decision of the Court ordering or denying the enforcement of the arbitral award with the competent appeal Court, within thirty (30) days from the next day of notification.



Chapter 6

Final Provisions

The action charter and lists of arbitrators

Article (58)

1. The Minister of Economy shall issue the action charter of the arbitrators in coordination with the Arbitration Institutions in the State.
2. The Minister of Justice or the president of the competent judicial authority shall set down the lists of arbitrators, from among whom the arbitrators are chosen, according to the provision of Article 11 of the present Law.

Application of the law in terms of time

Article (59)

The provisions of the present Law shall apply to each Arbitration which is existing at the time of its implementation, even if based on a previous Arbitration Agreement, provided that the proceedings performed according to the provisions of any previous legislation remain valid.



Abrogation of the provisions on Arbitration in the Civil Procedure Law

Article (60)

1. The Articles from 203 to 218 of the aforementioned Federal Law No. 11 of 1992 shall be abrogated, provided that the proceedings performed according to them remain valid.
2. Any provision contrary to the provisions of the present Law shall be abrogated.

Publication and entry into force of the Law

Article (61)

The present Law shall be published in the official gazette and shall come into force one month from the next day following the its publication date.

Issued by us

Khalifa bin Zayed Al Nahyan

President of the United Arab Emirates State

At the Presidential Palace in Abu Dhabi

On 17 Shaaban 1439 H

Corresponding to 3 May 2018





Handwriting practice area with 20 horizontal dotted lines.

